

PROVISIONAL

A/42/PV.11  
5 October 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: <u>الرئيس</u>
(نيكاراغوا)	السيدة استورغا غاديا (نائب الرئيس)	: <u>م</u>
(مري لانكا)	السيد ويججورداني (نائب الرئيس)	: <u>م</u>

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

التي كلمة كل من :

- الأمير الحسن بن طلال (الأردن)
- السيد جونيجو (باكستان)
- السيد اندريوتي (إيطاليا)
- السيد الصباح (الكويت)
- السيد غونغ (بورما)
- السيد أبو حسان (ماليزيا)
- السيد باري (الصومال)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64061/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الأمير الحسن بن طلال (الأردن) : يسعدني أن أتقدم اليكم باسمي وبالنيابة عن أعضاء وفد المملكة الأردنية الهاشمية بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، كما يطيب لي أن أعرب عن بالغ التقدير لسلفكم السيد همايون شودري الذي قاد أعمال الدورة الماضية بكل مهارة واقتدار في فترة تميزت بالوعورة والدقة .

ولا يفوتني أن أعبر عن عميق الشكر والامتنان لسعادة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار لالتزامه الثابت بقضية السلام وللجهود المضنية التي بذلها ويبذلها في سبيلها . ان مثل هذه الجهود المدعومة بمجلس الأمن الدولي لها معنى متميز بالنسبة للمنطقة التي اتيت منها وينتسب اليها بلدي . فبالرغم من الانتكاسات التي أصابت هذه الجهود ، فان اعتقادنا مازال راسخاً بالدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة وأمينها العام في عملية إحلال السلام والحفاظ عليه .

يعتقد الكثيرون بأن الردع النووي قد أنقذ الانسانية خلال العقود الاربعة الماضية من احتمال نفوب حرب عالمية جديدة . قد يكون ذلك صحيحا ، غير أن واقع توازن الرعب ، الذي احتل مكانته المرموقة في الاستراتيجية العسكرية ، قد قام في نفس الوقت بالفاء انسانيتنا المشتركة لخلوه من أي مضمون خلقي . والقليلون منا ، يدركون ، مثلا ، أن أكثر من مائة وخمسين نزاعا مسلحا قد نشبت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليكتوي بنارها عمليا معظم سكان العالم ولتودي بحياة عشرين مليون من البشر ، معظمهم كانوا من الضحايا البريئة للعبة القوة ولهمجية الانسان . وحتى هذا اليوم فهناك ما يقرب من أربعين نزاعا مسلحا مازالت تستعر مواء بين الدول أو في داخلها .

ان منطقة شرقي المتوسط ، التي أجبر منها ، تشهد لوحدها ثلاثة نزاعات مسلحة من الأنماط التي عرفها الانسان ولطخت تاريخه .

فالنمط الاول الذي يتميز بالتوترات الداخلية والعنف المسلح ، يعيشه لبنان بشكل مأساوي مريع . وحتى نعي تماما عمق المأساة اللبنانية ، يكفي أن نعرف أن خمسة وتسعين في المائة ممن قُتلوا في هذه الحرب كانوا من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء . بينما لم تتجاوز اصابات المدنيين في الحرب العالمية الاولى نسبة خمسة في المائة .

ومما يزيد في ألمنا وحزننا أن المأساة اللبنانية مازالت تتفاقم بسبب اصرار بعض القوى الداخلية على تأجيج أوار النزاع نيابة عن قوى خارجية تستفيد من استمراره وتعمل على تقسيم لبنان .

أما النمط الثاني من النزاع المسلح في منطقتنا ، فهو ذلك النزاع الناجم عن محاولة إحدى دول المنطقة تصدير ثورتها عبر حدودها بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك العنف المسلح . والحرب العراقية - الإيرانية تمثل ذلك النمط بشكل واضح وصارخ ، حيث نرى الدين يوظف لخدمة أغراض سياسية ، الأمر الذي يضاعف من ألمنا وحزننا .

إن هذه الحرب التي طغنت دولتين مسلمتين حتى الآن ، قد أخذت في الانتشار فسي بقية منطقة الخليج ، بعد أن دخلت عامها الثامن . وقد أصبحت بسبب ذلك تشكل تهديدا خطيرا لا على المنطقة التي تستمر فيها فحسب ، بل على السلام العالمي أيضا .

ان الأردن يؤيد دون أدنى تحفظ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) القاضي بوقف اطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين المتحاربين الى الحدود الدولية ، تمهيدا لانتهاء هذه الحرب المجنونة التي ذهبت وقودا لها مئات الألوف من الأرواح ، بما فيها أرواح الأطفال المجندين .

إن حربا هذه أبعادها ، ينبغي ألا يسمح بتدويلها . وعلى القوى العظمى التي تلعب دروا حاسما في إطار مجلس الامن ، أن تتحمل مسؤولية خاصة لإحلال السلام في المنطقة .

أما النمط الثالث للنزاعات المسلحة ، فهو الذي نراه جليا في طبيعة النزاع العربي الاسرائيلي ، الذي يعمد الى الأذهان عهد الاستعمار البائد ، حينما كانت دولة ما تستخدم القوة لاحتلال أرض الغير بفرض استغلالها أو ضمها . وفي هذا الصدد ، فقد مضى على احتلال اسرائيل العدوانى للضفة الغربية وقطاع غزة والهضبة السورية عشرون عاما ، وقرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يشكلان قاعدة سليمة لإحلال السلام في المنطقة ، مازالا ينتظران التنفيذ . أما من جهتنا كاردنيين ، فقد بذلنا كل جهد ممكن لدعم عملية السلام من خلال عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة ويشارك فيه سائر أعضاء النزاع مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن .

لقد قيل أنه طالما أن عقل الانسان هو المكان الأول الذي تنشا فيه الحرب ، فان هذا العقل ينبغي أن يكون كذلك المكان الأول الذي تقام فيه حمون السلام . لقد حان الوقت لنا جميعا أن نكيّف تفكيرنا ليمشى مع الواقع المعاصر . ونعترف بأن كل الجهود التي نبذلها من أجل حياة أفضل للانسان ، ستبقى ضربا من العبث اذا بقي السلام العادل الدائم بعيدا عن متناول أيدينا .

إننا اليوم على عتبة الذكرى السبعين لوعد بلفور والذكرى الأربعين لقرار تقسيم فلسطين ، بعد أن ودعنا قبل بضعة أشهر الذكرى العشرين لاحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والضفة السورية .

إنني شخصياً أمثل الجيل الرابع في أمركي الهاشمية ، التي كان لها شرف قيادة الثورة العربية الكبرى من أجل استقلال الأمة العربية وتقدمها وازدهارها . ومع ذلك ، فما زالت القضية الفلسطينية ، التي شكلت عبر العقود الهم الرئيسي لأمركي ، والتي دفع جندي حياته ثمناً لها ، مازالت دون حل . لقد أخلق الزمن في أن يكون الترياق . لالتئام الجراح . وعلى العكس من ذلك ، فما زالت تلك الجراح تتعمق وتنزف . وبالرغم من مضي سبعة عقود ، هنالك جيل كامل من الفلسطينيين الذين ولدوا في مخيمات اللاجئين ، وترعرعوا وكبروا فيها . ولم يمرر هؤلاء في ظل الظروف التي عاينوها سوى الموت والرعب والحرمان . لقد حان الوقت للخمير العالمي أن يستيقظ ويخور ويتمسرف بشكل حاسم لحل القضية الفلسطينية على أرض فلسطين : الوطن والملاذ .

لقد أكدت الأمم المتحدة على أهمية التعاون الاقليمي ، وهي محقة في ذلك . ونحن في منطقتنا نحترم هذا المبدأ ونتطلع الى تجسيده . ونحنما أنشئت الجامعة العربية ، كان هذا هو الهدف من انشائها . ولكن الضعف قد أصاب بنيتها عبر السنين ، لا بسبب النزاعات والخلافات الداخلية فقط ، بل أيضا بسبب التأثيرات والتدخلات الخارجية . إن التعاون الاقليمي في نظرنا هو من أهم ركائز صرح التعددية . ولكن السنوات الأخيرة مع الأسف شهدت تراجعا شابتا عن هذا المفهوم ، حيث لجأت السدول وبخاصة الكبرى منها ، الى التعامل الشنائي . إن هذا التحول كما نراه جاء استجابة لدوافع تحقيق المصالح الذاتية قصيرة الامد وليس نتيجة ضعف متاصل في العمل التعددي الذي ينبغي أن يبقى حجر الزاوية في عالم مترابط المصالح .

إن الشنائية ، ولا شك ، تمكن القوى الكبرى من تحقيق أهدافها ، ولكن على حساب النظام الاقليمي . وسياسة الاحتواء التي اتبعتها هذه القوى تجاه النزاعات في منطقتنا قد أمدتها بالوقت ، ولكنها من جهة أخرى ساعدت على توطيد دعائم أوضاع غير صحية . فالإبقاء على الأمر الواقع لا يمكن أن يكون خطوة على طريق حل المشكلة ، بل أنه في معظم الأحيان يزيد المشكلة تعاقما وتعقيدا . وفي الشرق الاوسط مثلا ، نرى أن الزمن الذي وُظف في تدعيم الأمر الواقع ، قد قوّى من امكانات العناصر غير المسؤولة لعرقلة السلام بدل أن يحقق تقدما ملموسا على طريق السلام . ومن هنا يمكن القول إن سياسة الاحتواء التي تعطل جهود السلام العادل قد أسهمت في تغذية دوافع الارهاب والارهاب المضاد ، مثلما سمحت لكل أولئك الذين يعتاشون من الفوضى والتوترات الاجتماعية والسياسية أن يعملوا بحيوية ونشاط .

إن الأمر الواقع الذي يخيم على المنطقة منذ الستينات قد أصبح اليوم أحد مصادر الانقسامات الفئوية ونزاع الاقليات والطوائف ، ممهدا الطريق أمام سياسة "فرق تسد" التي لا يمكن إلا أن تكون على حساب مصالح المنطقة طويلة الامد .

وإذا كنت قد ركزت في حديثي بالدرجة الأولى على موضوع النزاعات ، فلأن تحقيق السلام هو همتنا الرئيسي في المنطقة ، ولأننا ندرك ، كما ينبغي أن يفعل الآخرون ، أن عدم الاستقرار حيشما يحط رحاله هو تهديد للأمن في كل مكان .

وعلى أي حال ، فإننا ندرك أيضا أن الاستقرار الاقتصادي والتوافق الاجتماعي هما من أهم مستلزمات رفاه الانسان ورخائه . ومن هنا فإننا نرحب بالنتائج التي تمخض عنها المؤتمر السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد ٧) ، حيث حقق في رأينا نجاحا نسبيا ، بالرغم من التوقعات المتشائمة . ولا شك في أن المشكلات المتأصلة في النظام الاقتصادي العالمي تحتاج الى معالجة ملحة . وتتصدر قضية الديون الدولية قائمة هذه المشكلات . وإن مشكلة الديون الخارجية لتنتشر في الدول النامية كالممرض الخبيث . وقد حان الوقت كي نعترف على الصعيد الدولي بأنه لا يتوفر علاج واحد لكل هذه المشكلات ، وبأن المسكنات لا يمكن أن تفي بالغرض .

وفي نفس الوقت نرجو ألا يقع أحد في شرك الوهم بأن هذه المشكلة تخمس دول الجنوب لوحدها . ومن الواضح أن التعاون الدولي القائم على التفاهم المشترك والاعتراف بالاعتماد المتبادل هو الذي ينبغي أن نلجأ اليه إذا كان لنا أن نوفر حلولا كافية وناجعة . إن مجرد تسديد فوائد ديون الدول النامية كاف لابتلاع سائر عائداتها . إن المسألة في هذا الاطار ما عادت تشكل مجرد هم سياسي أو اقتصادي ، فهي تشكل كذلك وصمة عار للأسرة الانسانية الكبيرة حيث يزداد الفقير فقرا والغني ثراء . لقد اقترحت في خطابي أمام المؤتمر السابع للتجارة والتنمية تشكيل لجنة مختلطة من شخصيات متميزة ، تحظى بسمعة دولية ، وتكون مهمتها إعادة تقييم أداء النظام الاقتصادي العالمي في اطار التحديات الهائلة التي نواجهها ، وإعداد تقرير تنفيذي شامل بطريقة مستقلة وغير متحيزة عن المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعرقل التعاون الدولي ، واقتراح صيغ مختلفة لاساليب بديلة في معالجة القضايا المالية والاقتصادية العالمية .

لقد انتهجنا في الاردن وبشكل ثابت سياسة من الاعتدال في سائر الميادين والمجالات . وبالمثل ، فقد ثبتنا على توجه سياستنا الخارجية . وموقف الاردن من القضايا المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة واضح ومعروف . فنحن ندين سياسات التمييز العنصري والاحتلال ، وندعم الحلول السلمية لسائر المشكلات التي تسببت منذ

أمد ليس بالقصير في إشارة النزاعات في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وإذا كنت قد اخترت عدم التركيز على هذه النزاعات ، فليس مردّ ذلك نقما في الحما أو فتورا في الاهتمام ، بل حرما على وقتكم .

لقد قيل إن أهم درس نستقيه من التاريخ هو أن الانسان لا يتعلم من دروس التاريخ . إن طبيعة القضايا العالمية المعاصرة على درجة من الحدة والتمقيد بحيث تستدعي تحولا جوهريا في طرق التفكير والاتجاهات من جانب الأسرة الانسانية أجمع ، إذ بالرغم من التقدم العلمي الواسع والفتوحات التكنولوجية الهائلة ، فقد بقي الانسان عاجزا عن حل مشكلات الفقر والتنمية . ومن المفارقة حقا ، أن نشهد مؤخرا كيف أن المجاعة تنشب أنيابها في واحدة من القارات ، بينما تواجه قارة أخرى مشكلة تخزين جبال الحبوب واللحوم والزبدة . إن الفاقة لا يمكن أن تتعايش مع الرخاء دون ثورة في ضمير الانسان . والمعظلة في عصرنا هذا تكمن في عدم تمشي حكمة الانسان مع معرفته ، فالانسان لم يتعلم بعد كيف يكون أكثر انسانية .



أرجو أن تاذنوا لي بالقول بأن أي بيان يقال في هذه الجمعية أو يصدر عنها لا يمكن أن يكتمل دون الإشارة إلى المنتفعين أو الضحايا للسياسات والممارسات التي تناقش في هذا المكان . إن هؤلاء هم بنو الإنسان كافة بغض النظر عن معتقداتهم أو ألوانهم أو آرائهم السياسية .

ولعله من المناسب أن أمتذكر أنه في عام ١٩٨١ ، كان لي شرف الدعوة من هذا المكان إلى إنشاء نظام دولي إنساني جديد . ومنذ ذلك الحين ، تبثت الجمعية العامة بدون تصويت ، عددا من القرارات تأييدا لهذه الدعوة ، كما تلقت من الأمين العام تقريرين عن هذا الموضوع . ولقد استوحيت اقتراحي هذا من ادراكي ، ومن زاوية إنسانية محضة ، بأن المستوى النوعي للحياة قد أخذ في الانحدار التدريجي خلال العقود الأخيرة بالرغم من الانجازات التكنولوجية الحديثة . وقد قلت حينئذ أنه سواء نظرنا إلى العالم في إطار الشرق - غرب أو في إطار الشمال - جنوب ، فإن الصورة ستظل قائمة . ومن الناحية الإنسانية ، فإننا غير جاهزين لمواجهة القرن القادم أو حتى العقد القادم . أما ونحن الآن في نهاية الثمانينات ، فإن هذا التقييم يبدو صحيحا أكثر من ذي قبل .

وبفضل التجاوب الذي حظيت به الدعوة إلى إنشاء نظام دولي إنساني جديد ، من الدول الأعضاء ، فقد تم إنشاء اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية الدولية ، خارج إطار الأمم المتحدة ، لتقوم بدور مساعد وتسهل مهمة هذه الجمعية في دفع هذه الدعوة . ويسعدني أن أبلغكم بأن اللجنة المستقلة التي عملت بتفويض محدود من ناحية الوقت وبرنامج العمل ، والتي كان لي شرف مشاركة الأمير صدر الدين أغا خان في رئاستها ، قد أنهت تقريرها الختامي . أما الصيغة النهائية للتقرير فسيتم نشرها وتزويد الدول الأعضاء بها في الأسابيع القليلة القادمة .

وقد إرتأت اللجنة منذ البداية أنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا من خلال التركيز على قضايا قليلة محددة منتقاة وتحظى باهتمام كبير . وعليه ، فقد تم نشر سلسلة من التقارير القطاعية التي تغطي عددا من القضايا الإنسانية ، وتعكس آراءنا

وتتضمن توصيات مفصلة . أما التقرير الختامي فيشكل خلاصة هذه التقارير . ورجاؤنا أن يكون ذا نفع في العملية التي بدأتها هذه الجمعية لتوضيح النظام الانساني وتنفيذه ، مؤمنين بأن المتابعة النشطة ضرورية للغاية إذا ما أُريد لاي تقرير أن يعطي النتائج المتوخاة منه . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، فقد اقترحنا في التقرير سلسلة من الاجراءات . وأود أن اقترح في هذا السياق أن يتشكل فريق صغير من الخبراء الحكوميين ضمن اطار الأمم المتحدة ، للنظر في الطرق والوسائل العملية التي تضمن التقدم في هذا المجال كما تكفل ترجمة التوصيات الى واقع عملي من قِبَل الهيئات الحكومية والاهلية سواء بسواء . ولا يساورني أدنى شك بأن العديد من الحكومات مستطوع بالخبرات المطلوبة لهذا العمل .

وإذا كان لنا أن نسهم في تحسين الوضع الانساني وتوفير عالم أفضل وأكثر أمنا للأجيال القادمة ، فينبغي أن نبادر الى تغيير أنفسنا أولا دون انتظار تغيير المعطيات . علينا أن نطوع أفكارنا واتجاهاتنا بما يتناسب مع الحقائق المستجدة في عالمنا المعاصر كي نستطيع إحداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البيئية العالمية .

واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بشيء قاله أمين عام الأمم المتحدة الراحل - السيد داغ همرهولد - الذي قدم حياته ثمنا للدفاع عن مبادئ وأهداف هذه المنظمة :  
"إن العمل عند طرف تنمية المجتمع الانساني يعني العمل على حافة المجهول . ورغم أن المستقبل سيثبت عدم جدوى الكثير مما نقوم به اليوم ، فإن هذا لا يبهر تقاعسنا عن العمل وفق اجتهاداتنا . وإذا كنا ندرك محدودية قدراتنا فلا بد أن نتشبث بايماننا بعباء التطور الخلاق الذي لنا شرف التعاون في ظله" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : كما يعرف الاعضاء ، فقد كان من المقرر أن يخاطب رئيس وزراء جمهورية باكستان الاسلامية الجمعية العامة بعد ظهر الثلاثاء الماضي . ولكنه لم يتمكن من ذلك لسوء الحظ نظرا لتوেকে . وقد قررت اعادة

إدراج بيانه في جلسة بعد ظهر اليوم وإعطاءه الكلمة الآن ليخاطب الجمعية بوصفه المتحدث الثاني ، واضعاً في اعتباري هذه الظروف الخاصة ، على ألا يشكل ذلك سابقة .

خطاب السيد محمد خان جوينجو ، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

السيد رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية .

امتحب السيد محمد خان جوينجو ، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية الى

المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الرومية) : يسرني غاية السرور أن أرحب

برئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية ، معادة السيد محمد خان جونيغو ، وأدعوه لكي يلقي خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد جونيغو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، إنني أدرك تمام الإدراك ما أحظى به اليوم من شرف إذ أخطب الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، وأرحب بهذه الفرصة لكي أنقل إلى الجمعية تحيات حكومة وشعب باكستان ، وهو بلد لم يضعف إيمانه بالأمم المتحدة أبدا ، ولم يتزعزع قط التزامه بمبادئ وأغراض ميثاقها . ويشرفني أن أؤكد مرة أخرى هذا الإيمان ، وأن أجدد هذا الالتزام من فوق هذه المنصة .

ويسعدني غاية السعادة أن أعبر لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانينا الحارة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الهامة للجمعية العامة . إنكم تمثلون دولة لباكستان معها علاقات ممتازة . وإن التقدم النموذجي الذي حققته الجمهورية الألمانية الديمقراطية في كافة ميادين العمل الوطني ليشيد بكفاءة زعامتها وتفانيها ، وبالعمل الدؤوب لشعبها الموهوب . ونحن نشق في أنكم بخبرتكم العظيمة ومهارتكم الدبلوماسية ستقودون بنجاح مداورات هذه الدورة للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أهنئ شقيقنا السيد هاميون رشيد شودي ، وزير خارجية بنغلاديش ، على التميز الذي تراس به دورة الجمعية العامة الماضية . فقد كان أداءه المتميز مصدرا شرعيا لفخر حكومة بنغلاديش وشعبها ، وكذلك لباكستان التي ترعى حسن النية والحب الشابتين لبنغلاديش .

ويسعدني بوجه خاص أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن إعجابي العميق بالأميين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الطريقة الحكيمة التي أدار فيها دفعة الأمم المتحدة خلال أوقات عسيرة على المنظمة وعلى الدول الاعضاء . وقد عاد لتوه من مهمة صعبة في دولتين مشتبكتين في صراع مأسوي يقتل الأخ فيه أخاه . ونحن ندرك الضغوط التي تفرضها عليه مسؤولياته الجسام ، ونؤكد له تعاوننا الكامل وتأييدنا البالغ له في قيامه بما ينتظره من مهام ضخمة .

إن باكستان دولة فتية ، ولكنها ذات تاريخ عريق ووريشة تقاليد تعزز بها . فهي تجسد آمال وتطلعات مائة مليون شخص أقاموا لأنفسهم وطنا قوميا بعد تفضيات جسام . وقد خاض شعب باكستان كفاحا طويلا وفاقا في مسيرته صوب الحرية والاستقلال ، وإقامة نظام ديمقراطي للحكم . وإنني أدرك إدراكا عميقا ما أحظى به من شرف عندما أتحدث باسم دولة مثل باكستان ، وكرئيس وزراء لحكومتها المنتخبة .

لقد ولدت باكستان في بيئة معادية ، وواجهت صعوبات داخلية وأخطارا خارجية بلغت من الضخامة حدا كان يهدد بخرقها في مهدها . ولكن القوة المتأصلة للعقيدة التي أسست عليها ، وإيمان الشعب وتفانيه ، والمثل الذي ضربه مؤسسها القائد الأعظم محمد علي جناح قد ضمنت بقاءها ، ووجهتها بسلام عبر أصعب فترات وجودها . إن المؤسسات الديمقراطية تشكلها خصائص الشعب السياسية والحضارية . وفي باكستان تأثرت العملية الديمقراطية بشكل كبير وأثريت بروح الإسلام السمحة الباقية التي تفرض المساواة الحققة .

إن عزمنا منعقد لا على تقوية العملية الديمقراطية وتعزيزها فحسب ، بل أيضا على تحرير شعبنا من شبح العوز والجوع والحرمان . وفي العام الماضي بدأت برنامجا من خمس نقاط للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ينطوي على عمل جريء متمم بالتصميم لدفع جهود محو الأمية ، وتوفير المأوى للمشردين ، وإزالة عدم التكافؤ والتخلف الريفي والفقر . ونأمل أن نتمكن من بلوغ الأهداف العريضة لهذا البرنامج في خلال السنوات الثلاث القادمة .

وفي الشهر الماضي احتفلنا بالذكرى الأربعين لمولد باكستان . وفي اليوم التالي لتحقيق الاستقلال ، أعلن مؤسس دولتنا القائد الأعظم ، الأهداف التالية لسياستنا الخارجية :

"نود أن نعيش في سلم ، ونحتفظ بعلاقات ود وصداقة مع جيراننا ومع العالم بأسره . وليست لنا خطط عدوانية ضد أحد . ونحن نؤيد ميثاق الأمم المتحدة ، وسوف نسعد بأن نقدم إسهامنا الكامل في سبيل سلم العالم ورخاءه" .

ويتجسد التزامنا بُمَثَلِ الامم المتحدة في النهج الذي نتبعه تجاه كل القضايا العالمية والإقليمية . إن باكستان التي ودلت حرة من خلال ممارسة حق تقرير المصير اشتركت في المعركة ضد الاستعمار منذ اللحظة الاولى لمولدها ، ولذا فإننا لا نستطيع أن ننسى أولئك الذين لم ينالوا الحرية بعد . وأنا اتعهد لهم بتأييد باكستان الذي لا يحيد في نضالهم من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة .

ولا تنفك مأساة فلسطين ماثلة في أذهاننا لا تغيب . ونحن نشاطر آلام وأحزان الفلسطينيين ، جيلا بعد جيل ؛ أولئك الذين طردوا من وطنهم وحكم عليهم بوجود يخييم عليه اليأس . ولهذا العام بالذات مدلول فريد للشعب الفلسطيني . فمنذ سبعين عاما مضت ، غرس وعد بلفور بذور المشكلة الفلسطينية . ومنذ أربعين عاما تم تقسيم الوطن الفلسطيني عنوة ، ومنذ عشرين عاما ، احتلت إسرائيل باقي أراضي فلسطين .

ولن تكون هناك تسوية سلمية دائمة في الشرق الاوسط ما لم تكن شاملة وعادلة ؛ وما لم تؤد إلى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ؛ وما لم تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وبناء دولته في وطنه .

ويحدوني وطيد الامل في أن يتحقق قريبا توافق الآراء لعقد مؤتمر دولي للتفاوض على تسوية شاملة في الشرق الاوسط . ولا بد من تمكين منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، من الاشتراك على قدم المساواة في ذلك المؤتمر .

إن الفصل العنصري عقيدة شريرة وقاسية تنافر القوانين الإلهية ؛ كما أنها جريمة ضد القوانين الوضعية . وكثير من الدول ، ومنهم دولتي ، تطبق مقاطعة شاملة وصارمة للنظام العنصري في بريتوريا . ونحن نهيب بالمجتمع الدولي أن يوافق على فرض الجزاءات الإلزامية على مرتكبي الفصل العنصري .

إن ساعة اتخاذ القرار تقترب بسرعة . وقد شار شعب جنوب افريقيا المظهد للدفاع عن كرامته . لقد تعرض هذا الشعب لبؤس يعجز عنه الوصف وبذل تضحيات هائلة . وإن صفة البشرية لكافية في حد ذاتها لإعطاء هذا الشعب حقه في الحصول على التأييد المادي والسياسي من المجتمع الدولي . وستقف باكستان إلى جوار شعب جنوب افريقيا المقهود حتى تتفكك أوصال نظام الفصل العنصري الخبيث وتستأصل شافة التمييز العنصري والسيطرة .

وإنني أدعو الله أن تنال ناميبيا حريتها قريبا . فلا يمكن الوقوف إلى ما لا نهاية في وجه المطالبة بتنفيذ خطة استقلال ناميبيا التي تم الاتفاق عليها منذ عام ١٩٧٨ . فحق الشعوب في تقرير المصير لا يمكن أن يرتهن بسياسات القوة التي تنتشر في العالم . ولا يمكن أن تتوقف حرية ناميبيا على التطورات في أنغولا المجاورة . وقد اعترفت حكومتي اعترافا كاملا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي أوكد لها تأييد باكستان الذي لا يحيد في نضالها البطولي من أجل الحرية والاستقلال .

وفي أفغانستان ، يمثل التدخل العسكري الاجنبي محاولة لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء . إن هذا البلد الذي كان مستقلا على مدى التاريخ وعضوا من الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة تعرض لاجتياحه منذ ثمانية أعوام ، واغتصبت سيادته وُدُنست أراضيه .

ولا يمكن لأي مراقب منصف أن ينكر أن تدخل قوات الاتحاد السوفياتي في أفغانستان قد انتهك المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وأن شعب أفغانستان يخوض نضالا مشروعا من أجل التحرير الوطني وتقرير المصير ، وأن وجود القوات السوفياتية في أفغانستان يشكل تهديدا مباشرا لامن واستقرار المنطقة بأسرها ، وأنه ما لم يتم إنهاء هذا التدخل فإنه قد يمثل سابقة خطيرة تشجع قوى العدوان وتبعث من جديد عصر الجهالة والسيطرة .

لقد وفرت باكستان الملجأ والموثوق لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من أفغانستان ، فهذا هو التزامنا الإسلامي والإنساني تجاه جيراننا . ولم يكن في إمكاننا تحمل هذا العبء بمفردنا . لذلك أود أن أعرب عن امتناننا لكل الذين شاركوا في الجهد الدولي لتوفير الموثوق لأكبر تجمع للاجئين في العالم .

وقد اتخذت الجمعية العامة في هذا الخصوص موقفا واضحا لا لبس فيه ، ودعت إلى انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الأجنبية وإلى إعادة الوضع المستقل وغير المنحاز لأفغانستان ، وإلى احترام حق تقرير المصير ، وإلى عودة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم عودة آمنة ومشرفة . وقد لقيت هذه المبادئ التأييد من منظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان حركة عدم الانحياز والمنظمات الدولية الأخرى .



وبعد ثمانية أعوام من الحرب في أفغانستان ، من الواضح أن القوة العسكرية لا يمكنها أبدا أن تقمع نضال الشعب الأفغاني الباسل في سبيل التحرير الوطني .  
فالحالة في أفغانستان لا يمكن حسمها إلا عن طريق التسوية السياسية . وقد شاركت باكستان مشاركة بنّاءة في محادثات الجوار التي عقدت في جنيف تحت اشراف الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديفغو كوردوفيز . وقد اكتملت تقريبا التسوية الشاملة التي جرى التفاوض بشأنها من خلال عملية جنيف . والعنصر الأساسي الناقص حتى الآن هو توفير إطار زمني لانسحاب القوات السوفياتية .

وتستند المطالبة بجدول زمني قصير لانسحاب القوات الأجنبية إلى قرارات هذه الجمعية . وهي تنبثق أيضا من مقاصد وروح التسوية محل التفاوض . وأساسها المنطقي لا يمكن دحضه . وحالما يتم التوصل إلى تسوية سياسية بمقتضى اتفاقات جنيف ، سيتمين على القوات السوفياتية أن تتخلى فورا عن الخيار العسكري . أما الإصرار على جدول زمني مطوّل لانسحاب القوات فإنه يشير شكا مشروعا في وجود رغبة خفية لمتابعة الخيار العسكري لسحق المقاومة الأفغانية ، حتى بعد التوقيع على تسوية .

ولا يمكن أيضا المطالبة بأن تكون "المصالحة الوطنية" شرطا مسبقا لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . وقد رفضت المقاومة الأفغانية هذا الاقتراح لأن "المصالحة الوطنية" في ظل الاحتلال الأجنبي لن تكون بالضرورة إلا سرايا خادعا لا دوام له . فحق الشعب في تقرير المصير لا يمكن أن يمارس بحرية في ظل وجود جيش أجنبي .

إن لب المشكلة في أفغانستان هو وجود القوات الأجنبية . وعبر تاريخ أفغانستان ، لم تقم الانقسامات بين شعبها إلا عندما تدخلت الدول الاستعمارية في شؤونها الداخلية . أما عندما يترك الشعب الأفغاني وشأنه فإنه يستطيع دائما أن يجد وسيلة للتوفيق بين خلافاته . ولن يلبث الاتفاق على مستقبل الحكم في أفغانستان أن يتحقق حالما تنفادر القوات الأجنبية البلاد . والحق أن الإطار الزمني القصير لانسحاب السوفياتي من شأنه أن يشجع كل الأفغان على التوصل إلى اتفاق بشأن الطريقة التي يودون أن يحكموا أنفسهم بها .

وسترحب باكستان بعودة الاحوال إلى طبيعتها في أفغانستان بمقتضى أي ترتيب سياسي يقبله الشعب الافغاني ، بما في ذلك الخمسة ملايين من اللاجئين الافغان في باكستان وإيران ، الذين يمثلون ثلث سكان أفغانستان .

وعلى العكس من آمالنا وتوقعاتنا ، يبدو أن الاتجاهات الإيجابية التي اتفحست في وقت مبكر من هذا العام قد توقفت . فقد تكثفت العمليات العسكرية داخل أفغانستان ، ووقع عدد كبير من الضحايا من الجانبين . والنتيجة مرة أخرى هي الطريق المسدود . وقد استمر اللاجئون في التدفق من أفغانستان إلى باكستان هذا العام بمعدل ٤ ٠٠٠ إلى ٥ ٠٠٠ لاجئ كل شهر . كما تعرضت باكستان لهجمات جوية متكررة ولحملة منظمة من التفجيرات الإرهابية بالقنابل في الاسواق المزدحمة في المدن الباكستانية ، مما أدى إلى قتل المئات من الرجال والنساء والاطفال الابرياء أو تشويهم .

وإنني أحذر المسؤولين عن هذه الجرائم أننا وإن كنا نتوق إلى أبعد مدى لتحقيق تسوية سياسية ، إلا أننا لن نحيد عن عزمنا أو نخضع للضغط .

وقد أدى غياب الرد الإيجابي من كابول إلى تعمّر محادثات الجوار التي عقدت في جنيف منذ شهر آذار/مارس من هذا العام . ثم حدث منذ بضعة أسابيع أن طلبت كابول فجأة إجراء جولة جديدة من المحادثات . وقد وافقت باكستان على الفور وأجريت المحادثات من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر . وقد تشاطرنا التطلع الدولي المشروع إلى أن تتقدم كابول بجدول زمني معقول ، وأرسلت وزير خارجية باكستان إلى جنيف بتعليمات للاستجابة لأي عرض حقيقي لجدول زمني قصير لانسحاب القوات السوفياتية .

وينبغي أن اعترف بأنني قد أصبت بخيبة أمل عميقة بسبب ما حدث في جنيف . فقد وامل ممثلو كابول الإصرار على فترة طويلة غير معقولة لانسحاب القوات الاجنبية . ومن ثم فقد انتهت المحادثات دون حسم .

والنتيجة التي لا مفر منها هي أن مبادرة كابول لعقد هذه الجولة الاخيرة لم يكن دافعها الرغبة في التوصل إلى تسوية ، وإنما كان هدفها هو هذه الجمعية التي

أعلم أن أعضاءها قد تعرضوا لفيض من الدعاية الزائفة كما أطلق عليه اسم برنامج المصالحة الوطنية ، وعن الزعم بأن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان قد بدأت وشيكا .

وإنني على ثقة من أن هذه الجمعية ستؤكد من جديد موقفها المبدئي بشأن أفغانستان . إذ أن الجمعية بمواصلتها طلب الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية تكفل إسهام المجتمع الدولي اسهاما كبيرا في التعجيل بيوم تتحقق فيه تسوية عادلة ودائمة للنزاع في أفغانستان .

إن الاتحاد السوفياتي جار باكستان . وحكومتني تلتزم تعزيز علاقات الصداقة والتعاون معه رغم خلافاتنا بشأن أفغانستان . وإنني أهيب من فوق هذا المنبر بالأمميين العام غورباتشوف وبالقيادة السوفياتية أن تسهم في السعي من أجل التوصل إلى حل للحالة المفجعة في أفغانستان يقوم على العدل والإنصاف . وأنا أؤكد للقيادة السوفياتية تعاون باكستان في هذا الصدد على الوجه الاكمل .

فإن قبل الاتحاد السوفياتي الانسحاب المبكر اعتماد ود الشعب الافغاني ونال امتنان أعضاء الأمم المتحدة وتقديرهم . كما أن انسحاب القوات السوفياتية من شأنه أن يسهم في تحسين البنية الامنية العالمية ، الامر الذي يتسق ورؤية السيد غورباتشوف النبيلة لعالم جديد يسوده السلم - وهي رؤية أؤيده فيها تماما وتود باكستان أن تراها مترجمة إلى حقيقة واقعة .

وقد نشأت مشكلة كمبوتشيا هي الاخرى عن التدخل العسكري الاجنبي . ومما يبعث على الالام الشديد أن يرتكب هذا الإجحاف بلد عانى طويلا من قسوة السيطرة الاجنبية . ونحن ندعو إلى إنهاء احتلال كمبوتشيا دون إبطاء .

ولا يسع باكستان أن تشعر بالهدوء والخليج يموج بالاضطراب . وقد دخلت الحرب المفجعة بين جمهورية إيران الإسلامية وبين العراق عامها الثامن ، والحقت بالبلديين خسائر فادحة في الارواح واوقعت بهما دمارا هائلا ، وخيَّمت توتراتها على منطقة الخليج بأسرها .

ومنذ أن بدأت الحرب ونحن نبذل جهودا دائبة لإنهاءها . وقد دعونا كل الاطراف المعنية خلال شهور التوتر الاخيرة إلى توخي الحذر والتزام ضبط النفس ، إذ أن تزايد وجود الدول الكبرى في الخليج يحمل نذر الخطر الشديد . وقد أعلن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث ، المعقود في الطائف بالمملكة العربية السعودية ، أن أمن الخليج هو مسؤولية دول الخليج نفسها . ولا شك في أن الالتزام بهذا المبدأ يمكن أن يسهم في

تهدئة حالة المواجهة السائدة حاليا وإعادة السلم إلى المنطقة . ويتضمن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) العناصر التي من شأنها أن تساعد على إنهاء الحرب وتخفيف حدة التوترات الراهنة . وبعد الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى المنطقة ، ازددنا قربا عن ذي قبل من تنفيذ القرار بطريقة يقبلها الطرفان . وباكستان على أهمية الاستعداد للمساعدة في هذه العملية .

ولباكستان علاقات وثيقة مع دول جنوبي آسيا التي تواجه تحديات كشيخة مشتركة ، أبرزها تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي إذ أنشأت رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي فقد اعترفت بقيمة التعاون الاقتصادي الإقليمي . ويحدوني الأمل في أن تشرع هذه الدول في المستقبل القريب في عملية مشتركة لبناء الثقة المتبادلة فيما بينها وتعزيز الأمن الإقليمي والحد من نفقات التسلح ، إستنادا إلى المبادئ المتفق عليها في رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي .

وترغب باكستان في علاقات مع الهند يسودها السلم والتعاون . ونحن نتطلع إلى استئناف حوارنا في وقت مبكر . ومن شأن إبرام اتفاق عدم الاعتداء الذي نتفاوض عليه منذ عام ١٩٨١ أن يعزز الثقة المتبادلة . وما زالت باكستان على التزامها بتسوية مسألة كشمير تسوية سلمية تقوم على قرارات الأمم المتحدة وتبشر بعهد جديد من التطبيع الكامل والسلم الدائم ، حسبما ينص اتفاق سيملا .

وإننا لنشارك في القلق السائد إزاء الانتشار النووي في منطقة جنوبي آسيا ، حيث شبت أن لأحد البلدان قدرة نووية . أما باكستان فإنها لا تملك تلك القدرة ولا ترغب في صنع أسلحة نووية . إن باكستان لا تريد إجراء أي تفجيرات نووية .

بل إن باكستان على استعداد للمضي إلى أبعد من ذلك ، ولأن توحيد حظرا شاملا للتجارب النووية في إطار اتفاق عالمي أو إقليمي أو شنائي . وفي شهر حزيران/يونيه من هذا العام اقترحت على السيد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند أن تبرم باكستان

والهند معاهدة شئائية لحظر التجارب النووية . وأنا أتطلع إلى رد إيجابي ، إذ أن إبرام مثل هذا الاتفاق الشئائي على حظر التجارب النووية بين باكستان والهند من شأنه أن يطمئن كلا منهما وأن يطمئن العالم إلى أن أيًا من البلدين ليست لديه أي نية لمتابعة خيار الأسلحة النووية .

كما أن النهج الإقليمي يوفر أفضل السبل الواعدة لمنع سباق التسلح النووي في جنوبي آسيا . وقد اقترحت باكستان عدة أساليب منصفة وغير تمييزية يمكن عن طريقها بلوغ هذا الهدف . وتدعو مقترحاتنا إلى أن تعلن الهند وباكستان معا قبولهما لمعاهدة عدم الانتشار أو للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإلى التفتيش المتبادل على المرافق النووية لدى كل منهما ، وإلى إصدار إعلان مشترك بالتخلي عن الأسلحة النووية ، وإلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوبي آسيا .

ان كل دول المنطقة تقريبا وأغلبية ساحقة من أعضاء هذه الجمعية العامة تؤيد الهدف الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . ومن المؤكد إمكان التوفيق بين كل الشواغل المشروعة عن طريق الحوار والحلول الوسط . وينبغي على الأقل بذل مساعي دبلوماسية جادة لاستكشاف امكانيات التوصل الى اتفاق . واقتصر لهذا الغرض أن يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا في أقرب وقت ممكن ، بمشاركة دول المنطقة وغيرها من الدول المهمة .

ان ترمانات الأسلحة النووية المتنامية لدى الدولتين العظميين تشكل تهديدا دائما المشول لبقاء البشرية . ونحن نرحب بالتفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، وآمل أن يكون ذلك إيذانا بمقدار اتفاقات أخرى بينهما من أجل اجراء خفض جذري في قذائفهما الاستراتيجية النووية والامتناع عن مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وينبغي أن يفضي قرارهما بالشرع في المحادثات بشأن التجارب النووية الى الإبرام المبكر لمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب . وقد أصبح عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف أقرب منالا الآن من ذي قبل . ويجب انجاز هذه الاتفاقية على وجه السرعة .

إن الفنى الفاحش والفقر المدقع لا يمكن أن يتجاوزا الى الأبد فيما بين الأمم وداخلها ، لأن التفاوت الاقتصادي يؤدي في نهاية المطاف الى النزاع والصراع ، كما أن الظلم يولد عدم الكفاءة . وهذا سبب رئيسي للآزمات الاقتصادية المتعددة التي تواجهها اليوم . وإذا ما عانى الاقتصاد العالمي من ببطء النمو ، فإن البلدان النامية ستكون هي الضحايا الرئيسية مرة أخرى .

إن المعوقات الاقتصادية العالمية لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق اجراءات متزامنة ومنسقة تتخذها البلدان المتقدمة النمو والنامية لتوجيه الفوائض المتحققة من التبادل التجاري الى أغراض التنمية ، ولتنشيط النمو في الاقتصادات المتعثرة حتى يتسنى التغلب على مصاعب الديون ، وتوسيع نطاق امكانيات التصدير أمام البلدان النامية ، وتشبيث أسعار السلع الأساسية ، وتنظيم تدفق العملات وأسعار الصرف تنظيما أكثر دقة ، وتوفير إغاثات ومساعدات الطوارئ لأشد البلدان فقرا .

لقد أقامت باكستان دولتها في وقت كانت آمال البشرية في السلم والتقدم تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمم المتحدة التي بزغت بوصفها الصوت الاصيل للمعدل والانصاف . وان قرارات الأمم المتحدة - حتى تلك التي ظلت بغير تنفيذ - لتشكل المعايير التي ينبغي الحكم بها على سلوك الدول .

ان الميثاق وثيقة شميعة . فهو يكرس أيديولوجية عالمية جديدة ، وتؤكد مبادئه ومقاصده على عالمية واصالة الفضائل الخالدة التي نادت بها كبرى الديانات والفلسفات . وقد أكد الأمين العام مرارا وتكرارا على ضرورة تجديد التزامنا بالميثاق . وينبغي لنا أن نلبي دعوته .

واسمحوا لي بالنيابة عن شعب باكستان أن أقول اننا نحيا المنجزات العديدة للأمم المتحدة ؛ واننا نتفهم الاسباب الكامنة وراء أوجه قصورها ؛ ومنظر ملتزمين التزاما كاملا بمقامدها ومبادئها . ونحن نؤمن الآن أكثر من أي وقت مضى بأن الأمم المتحدة لا غنى عنها لبقاء البشرية وتقدمها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود باسم الجمعية العامة أن

أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الاسلامية على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

امطح السيد محمد خان جونيغو ، رئيس وزراء باكستان من المنمة .

السيد اندريوتي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أقدم اليكم تهاني الحكومة الايطالية على انتخابكم . إنكم تمثلون بلدا يُنتظر منه ، بسبب موقعه الجغرافي وأهميته الاستراتيجية ووزنه الاقتصادي ، أن يقدم في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا اسهاما رئيسيا في التوازنات الدقيقة التي تسود القارة الأوروبية . وإن خبرتكم وكفاءتكم الشخصيتين لضمان أكيد لنجاح أعمالنا .

كذلك أود أن أحيي الرئيس السابق ، الذي مارس مهامه في وقت تميز بصعوبة خاصة للأمم المتحدة ونجح في توجيه أعمال الجمعية العامة الى نتيجة لاقت ارتياح الجميع . فهو أهل لعرفاننا لمساعيه وتقديرنا لمنجزاته .



وأود أخيراً أن أشيد بالأمين العام على ما بذله من جهود ضخمة تستحق منا  
الامتنان ، من أجل وضع حد للصراع بين إيران والعراق الذي يشكل واحدة من أطول  
المآسي وأشدّها تدميراً في التاريخ المعاصر .  
ان افتتاح الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة يواكب تقريبا الاعلان عن  
اتفاق أوشك أبرامه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة  
التامة للقذائف المتوسطة والقصيرة المدى\* .

---

\* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) .

لاول مرة في تاريخ البشرية تدمر كميات هائلة من الاسلحة تكفي لتدمير القارة الاوروبية بأسرها ، وذلك نتيجة للمفاوضات لا للحرب .

ومع ذلك ، فإن الأهمية البالغة للاتفاق ، من حيث المبدأ ، على إبرام معاهدة خاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى لا تكمن فقط في مجرد تخفيضات الاسلحة ، وما يعنيه ذلك من تقليل كثافة تلك الغابة من القذائف التي تعرض أوروبا للخطر . لكن مغزاه الحقيقي يكمن - في رأيي - في العملية التي سيحركها الاتفاق وفي البحث عن مفاهيم أمن جديدة لا تقوم فقط على أساس تكديس الاسلحة ومستضع حدا لحالة انعدام الاستقرار الحالية حيث السلم مستحيل والحرب بعيدة الاحتمال .

وهكذا ، يكون من المناسب أن تعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ذلك الحدث حدثا تاريخيا . وأود أن أضيف أن هذا الاتفاق يشكل نقطة تحول بسبب ما يمكن أن يكون له من الآثار في المستقبل ، أكثر منه بسبب ما يمكن أن يحققه في المدى القريب . لذلك يتعين علينا أن نشيد اشارة بلا حدود بهذين الرجلين ذوي النوايا الحسنة اللذين قاما بتحقيق هذا الانجاز ، لما أبدياه من صلابة وتشبث في البحث عن حل وسط بين مفهومين مختلفين للعالم وبرنامجين سياسيين مختلفان غاية الاختلاف .

فقد قام الرئيس ريفان ، بالتشاور الوثيق مع حلفائه ، بعمل طويل شاق ليترجم الى افعال تلك النية التي أعلن عنها منذ وقت طويل ألا وهي اقامة عالم ينخفض فيه دور الاسلحة النووية تدريجيا .

ويستحق الأمين العام غورباتشوف تقديرنا ، لما أضفاه من انفتاح وحيوية على سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية . فلقد أظهر - من جانبه - شجاعة بالغة في الاعتراف بعدم ضرورة وجود علاقة بين الطموحات التاريخية لبلاده والتكديس المستمر للأسلحة الهجومية .

لقد عملت ايطاليا دوما على تشجيع سياسة الحوار . وكانت بلادي أول أمة ترحب بلا تردد بالانجازات التي أسفر عنها لقاء ريكيافيك . وقد فعلنا هذا لاعتقادنا بأن النهج الذي اتبع في هذه المناسبة كان نهجا صحيحا . فالحوار يجب أن يكون مرتكزا على أساس اقتناع راسخة لكن في الوقت نفسه يجب أن يكون متميزا بالتواضع اللازم لنيل التمتع وبالثقة في تفهم الطرف الآخر وحسن نيته .

فما من درس آخر يمكن أن يكون أكثر ملاءمة في عصر كثير ما يشكل فيه انعدام الثقة العقبة الكؤود . وعلينا ألا ننسى أنه توجد في السياسات الدولية فرم قد لا تتكرر ، وان التاريخ يصنع باغتنام هذه الفرص . فللمرة الأولى ، يبدو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استعداد للانتباه الى ما أعرب عنه جون فترزجرالسد كنيدي من قلق عندما أشار الى أنه اذا لم تضع البشرية حدا للحرب ، فإن الحرب هي التي ستقضي على البشرية .

ومن المتوقع أن تعزز الاجتماعات التي عقدت في واشنطن في الاسبوع الماضي تطور المنظور الشامل لعلاقات الشرق والغرب بأسره . ذلك أنها ستسهل اقامة شبكة من المصالح المتبادلة التي تمكن المجتمع الدولي على نحو أكثر كفاءة من احتواء أزماته بل وحلها .

وينبغي لنا - بطبيعة الحال - أن نحجم عن الانغماس في الاوهام فلا يجب أي نعتقد ان الخصومات السافرة أو الطويلة الامد ستختفي ، وان الشك في نوايا الجانب الآخر ستحل محله فوراً ثقة كاملة . ومع ذلك ، يمكننا أن نتوقع مزيداً من التقارب في السعي من أجل الاستقرار . ولهذا السبب تتجاوز أهمية التفاهم الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نطاق العلاقات بين الشرق والغرب ، فهي تبشر بنموذج للتعاون والسلوك لا يقوم على أساس البحث عن مزايا فردية بل يقوم ، بالأحرى ، على أساس الاقتناع بأن عيوب طرفا ليست بالضرورة مزايا للطرف الآخر .

ويمكن أيضاً رؤية هذا التقارب في الأسلوب الذي واجهت به الدولتان العظيمتان الرئيسيتان الأزمة التي تعلقنا اليوم غاية القلق ، ألا وهي الصراع الإيراني العراقي ، وفي الاجماع الذي أظهره مجلس الأمن في اعتماده للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . ان ظاهرة الحرب بين ايران والعراق ظاهرة معقدة للغاية ، لا يمكن ادراك آشارها إلا بمعوبة لأنها حرب ذات جانب سياسي وجانب ديني معا . ولها القدرة على تغيير التوازنات في المنطقة ويمكن أن تكون لها آثار مدمرة في كل أجزاء الشرق الاوسط ، بل يمكنها أن تحوّل المنطقة الى لبنان آخر ذي أبعاد هائلة .

ونحن لهذا السبب نقدر جهود السلم التي بذلتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقديرا عظيما . وهنا مرة أخرى ، يتحقق التقارب بين البلدين ، وهذه المرة من خلال ممارسة المسؤولية المشتركة التي حددت اطرافها آلية الامم المتحدة . وسيكون من الضروري أن يؤخذ هذا في الاعتبار في جميع الاوقات في سياق احراز تقدم على طريق السلم الذي من المحتمل أن يكون صعبا . ويجب ألا يدخر أي جهد في حماية العملية التي بدأها قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وفي حمل الاطراف المعنية على التنفيذ الكامل السريع لاحكامه .

لقد أصفرت زيارة الامين العام خافيير بيريز دي كويبيار الى طهران وبغداد عن تجميع للعناصر القادرة على توفير الاساس للعمل في المستقبل . وأود أن أؤكد للجمعية أن ايطاليا بوصفها عضوا في مجلس الامن ، وستتولى رئاسته خلال شهر تشرين الاول/ اكتوبر ، سوف تبذل كل ما في وسعها لتمكين الامين العام من تنفيذ الولاية التي عهدت اليه بنجاح .

وآمل مخلصا ألا يمنعنا ، تعنت الطرفين وأوجه المعاب في التغلب على سوء النية والكراهية والنزعة الوطنية المتفاقمة ، من أن نجني ثمار الجهد الشاق الذي بذله الامين العام ، واشتراك المجتمع الدولي على نطاق أوسع في هذا الجهد الرامي الى عودة الامور الى حالتها الطبيعية في المنطقة .

وفي رأيي ، ان السعي من أجل استتباب السلم بين ايران والعراق يدور حول العلاقة بين وقف اطلاق النار وامتداد الظروف الطبيعية على الحدود بين البلدين من ناحية ، وتحديد المسؤولية عن بدء الصراع من ناحية أخرى . ان المشكلة صعبة ولكنها ليست مستحيلة ، ومن الضروري أن تستمر في القيام بكل ما يمكن القيام به من أجل أن نجعل الطرفين المتحاربين ينضمون الى عملية السلم التي أرساها قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وأخيرا ، في حالة ما اذا اثبتت جهود الامين العام ومؤازرتنا عدم جدواهما ، يصبح اتخاذ تدابير جديدة أمرا ضروريا . ويعد الخطر الناجم عن تلك التدابير ذاتها - حتى قبل أن تصبح أداة قسر - أمرا يحتاج للتفكير والتأمل من قبل الامم المتحدة في الصراع .

ان تحديد المسؤوليات هو بالتاكيد مشكلة معقدة . ومع ذلك ، اعتقد انه يمكن التمييز بين مرحلتين على الاقل في العملية التي يجب - وفقا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) - ان تفضي الى هذه النتيجة . فتمثل المرحلة الاولى في تحديد الطرف الذي بدأ بالأعمال العدائية . أما المرحلة الثانية فتمثل في تحديد الاسباب الكامنة والغورية وراء نشأة الصراع والتي يجب - في كل الأحوال - ازالتها من أجل تمييز عملية السلم وتحويلها الى عملية حتمية مؤكدة .

ان القرار الذي اتخذته حكومة بلادي والقاضي بإرسال وحدات بحرية الى الخليج لتوفير الحماية للسفن التجارية التي ترفع العلم الايطالي ، لا يمثل انحرافا عن تلك السياسة التي يتمثل هدفها الاساسي في انهاء هذا الصراع ، وبالتالي أيضا حماية حرية الملاحة في المياه الدولية . فاجراؤنا هذا له هدف محدود هو حماية المصالح الايطالية المحددة جيدا ، دون أية نوايا عدوانية صوب أي بلد من بلدان المنطقة .

لقد مررنا جميعا بتجارب مريرة كادت فيها الازمات الاقليمية ان تتحول الى صراعات عالمية . تلك التجارب ينبغي ان تعزز اصرارنا المشترك على تأييد اجراءات الامم المتحدة وقدرتها على منع التطورات المزعزعة للاستقرار في شتى مناطق العالم . ونحن ندرك تماما ما خلفه التخلي عن مبادئ وآليات التعددية من عنف ودمار في تاريخ القارة الاوروبية . لذا ، فإننا نؤمن ايمانا قويا بقدرات الامم المتحدة الفريدة على العمل وعلى التدخل . وتتم الحاجة الى هذه المنظمة عندما يتعرض السلم والاستقرار للتهديد على يد مجموعات تعبر عن التنافر بين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب ، وتستلهم ايديولوجيات وتحركها متطلبات استراتيجية وممالح اقتصادية متباينة .

وكان الوعي بان الازمات الاقليمية يمكن ان تطلق الصراعات العالمية من عقابها ، هو ما عزز تصميم بلدان اوروبا الغربية على ان تتخذ في تحالف دفاعي مع البلدان الواقعة على الجانب الاخر من المحيط الاطلسي . لتشرع فيما بينها في عملية تكامل سياسي واقتصادي .

ان تاريخ السنوات الاربعين التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يظهر كيف يمكن لتلك الاتفاقات الاقليمية ان تسهم على نحو فريد ، من ناحية في تهيئة ظروف امنية لا تتأتى بخلاف ذلك ، ومن ناحية اخرى ، في اقامة اسس تنمية العلاقات بين الشرق والغرب .

وبفضل اوروبا وما ضربته من مثل وقدمته من زخم في هذا المجال ، أصبح السعي الى الحوار والتضامن ، وهو ما يساير المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، يجري على قدم وساق في مناطق اخرى من العالم . واليوم نرى هذه الحركة في تقدم مستمر ، رغم المعوقات الجمة والطاقة المشتتة في مناطق مثل امريكا اللاتينية ، التي اعتبر الاوروبيون منذ زمن طويل ان مصيرها محصور الى الابد في مائة سنة من العزلة - اذا ما سمحتم لي باستخدام عبارة غابرييل غارسيا ماركيز . ولكن على العكس من ذلك فإن الاتفاق الموقع مؤخرا في مدينة غواتيمالا يعطينا مثلا يحتذى على الحيوية والروح المبدعة . انه انتصار للمنطق جدير بان يحظى بكل ما يحتاجه من تأييد مجتمع الامم كيما يفرض وجوده بصورة حاسمة .

وشمة صراعات أخرى مثل الصراع العربي الإسرائيلي الذي أسدل عليه ستار من الصمت . وبالذات في الآونة الأخيرة . ولكن المشاكل لا تسوى بتجاهلها . فمن الضروري التصدي لها بصراحة وفي الوقت المناسب . ومن الضروري أيضا تلافي اعطاء الانطباع بأنها لا تصبح ذات أهمية إلا عندما تصل الى مرحلة تتعرض فيها مصالحنا للخطر .

وأنا أدرك أن الطريق الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ما زال طويلا تحفه العقبات وتكتنفه الشكوك . بسبب عناصر عديدة لم يتسن تحديدها بعد . ومع ذلك أود أن أؤكد من جديد وبقوة أنه من الضروري التقلب على هذه الشكوك المثلة ، وتجنب تحويل صراع الشرق الأوسط الى صراع آخر من الصراعات المنسية والميتوس منها ، كما كان الحال الى عهد قريب في حرب الخليج . لقد بات من الضروري وقف هذه العملية التي تغذي العنف والاحباط ، لأنه من الوهم أن يتصور أن عواقب هذا الصراع يمكن حصرها في ابعادها المحلية البحتة .

ومشاكل السلم التي نواجهها هائلة . فبالإضافة الى ما ذكرته ، لا تزال هناك حالات غير مقبولة من التوتر الاقليمي ، تناولها بإسهاب الرئيس الحالي للاتحاد الاقتصادي الأوروبي في البيان الذي أدلى به أمس باسم الدول الاثنتي عشرة . ولهذا لا أرى ضرورة لأن أضيف مزيدا من التعقيب على تلك الازمات . لا أود سوى أن أقول أنه في بعض الأحيان يراود المرء انطباع بأن الحكومات والمنظمات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة ، أصبحت غير قادرة على وضع الحلول الناجمة للمشاكل التي تواجهها .

ولا يجوز تفسير هذا القول بأنه انتقاد لاعمال الأمم المتحدة أو لبلدان بعينها . انه بالأحرى تمبير عن قناعة عامة بأنه يتحتم على مؤسسات الدولة ، بل وعلى مجتمعاتنا ككل ، وبخاصة القطاعات التي على علم أكثر من غيرها بالوسائل اللازمة لمواجهة الصعوبات الحالية ، أن تشارك بجدية في البحث عن السلم .

وأشير هنا الى عالم العلوم ، الذي نتمنى أن نراه أكثر انفتاحا بدلا من أن يكون مقسما بالحوازج الايدولوجية ، وعجلة تدفع بالتقدم المشترك الى الامام بدلا من أن يكون ساحة للتنافس . ان فكرة التجارب النووية المشتركة التي أشرت في الاتصالات الجارية بين الدولتين الرئيستين يمكن أن تؤدي الى هذا الهدف .

وفي الاجتماع الذي عقد في إريشي بمقلية هذا الصيف ، ذكرنا إدوارد تلسر بمدى السرية التي تكتنف الاكتشافات الفيزيائية الكبرى ، نتيجة للحرب العالمية الثانية أولاً ، ثم نتيجة لمناخ الحرب الباردة بعد ذلك . وقد نبه ذلك العالم المشهور الى ضرورة منع ستار السرية من أن يغلف الاكتشافات العلمية مرة أخرى في المستقبل .

ان العلم بوسعه أن يستجيب لكل التحديات التي ستزداد ثقلاً لا محالة ونحن نقترب من الالف الثالثة من عصرنا هذا ؛ بوسعه ذلك عن طريق نشر الوعي بأنه في وقتنا هذا يمكن تحقيق بعض التوازنات الاسامية باشارك العلم والعلماء المتمكنين منه . ويحضرنى الان ظواهر الارصاد الجوية والاهتزازية والتغيرات المناخية ، وأنشطة مثل حماية البيئة والحرب ضد الجوع والمرض ، والتي يمكن أن تدخل في اطار هدفنا الاكبر الرامي الى الابقاء على كوكبنا تحت السيطرة .

ومن بين الافات التي أصبحت تهم حياتنا اليومية ، والتي لا يمكن مكافحتها إلا على نطاق عالمي ، أي عن طريق الامم المتحدة ، مشكلة المخدرات التي أصبحت بالقطع ، بعد مشكلة الارهاب ، أكثر المشاكل اشارة للجزع . ففي بعض البلدان يرتبط أكثر من نصف الجرائم باستخدام المخدرات . والمخدرات تتمثل بالاتجار غير الشرعي في الأسلحة ، وبالارهاب والتخريب . ووفقاً لبعض الحسابات فإن الأرباح العالمية العاشدة من هذه التجارة تعادل الناتج القومي الاجمالي لبلدي . وهذا أحد الاسباب التي دعت الحكومة الايطالية الى أن تكون المؤيد الرئيسي لوكالات الامم المتحدة المتخصصة الموكول اليها مكافحة هذه الافة الصامتة المستمرة التي تقوض جذور مجتمعاتنا . وقد رحبنا أيضاً ، بارتياح كبير ، بنتائج المؤتمر الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه الماضي .

أما الصراع الوحشي المستمر بين ايران والعراق فقد استرعى مرة أخرى انتباه العالم الى مشكلة نقل الأسلحة التقليدية ، ومساءلة تخفيضا .

قبل عشر سنوات كاملة لفت جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة حينذاك ، انتباه الجمعية العامة الى أن معدل نمو النفقات العسكرية في البلدان النامية



يزداد بسرعة أكبر من معدل نموه في البلدان الأكثر تقدماً ، في وقت كانت فيه تكلفة تجهيز جندي واحد تزيد 60 مرة على تكلفة تعليم أحد الأطفال . وبالقطع لم يتغير الوضع إلى الأفضل بعد مرور عشر سنوات . بل يمكن القول بأن الأسلحة في بعض البلدان تقتل قبل استخدامها ، لأنها تستنزف موارد لا غنى عنها من اقتصادات تعيش بالفعل على هامش الكفاف .

وادراكا منها لهذا الوضع ، اقترحت ايطاليا منذ عام ١٩٧٧ النظر في امكانية انشاء آلية مختمة في إطار الأمم المتحدة لمراقبة تجارة الاسلحة التقليدية. ونحن نعتقد انه سيكون من الممكن قطع شوط أكبر والاتفاق على مدونة ملوك في هذا الميدان. وانني ارى ان التطورات الاخيرة تجعل اقتراحاتنا السابقة في محلها تماما ويجدر بنا ان نعرضها مرة اخرى .

ويتضح بازدياد ، كما لوحظ مؤخرا في اجتماع القمة الذي عقدته الدول الصناعية السبع الكبرى في البندقية ، ان السلم والازدهار لا يمكن تحقيقهما إلا على نطاق عالمي . فالترابط يجعل من الضروري كفالة التنسيق بين الاقتصادات الاقوى وكذلك متابعة تطور اقتصادات البلدان النامية عن كثب .

ان الصراع ضد التخلف هو وسيلة لتخفيف اليأس الانساني ، وخاصة مكافحة الويلات الرهيبة للجوع . والتضامن مع اولئك الذين يتحملون عبئا أكبر بكثير من عبئنا يمد ايضا وسيلة لاقامة علاقات جديدة في عالم يتطلب بازدياد تعاون الجميع ، عالم يفسر باستمرار ، لا يمكن فيه لاحد أن يبقى متفرجا من بعيد على مصائب الآخرين ، بل على النقيض من ذلك ، يتعين فيه على الجميع اعتبار انفسهم أعضاء في نفس الفريق .

وهذا التضامن يجب أن ينفذ أيضا الى الاقتصاد الدولي ، على الرغم من انني أدرك جيدا أن فكرة وجود عالم واحد بمشاكل مشتركة وترابط كل مناطق العالم تشير الكثير من الاعتراضات والانانية وتعرض السياسات اليومية للخطر . والواقع أننا لن نستطيع احراز تقدم منتظم وتكذيب الرؤى والتوقعات المنذرة بالكوارث إلا بوجود احساس بالتضامن .

ان كل البلدان ، وفي المقام الاول البلدان الصناعية ، تتحمل مسؤولية التغلب على الاختلالات الاقتصادية القائمة . ويحاول المجتمع الدولي ، من خلال آلياته المختلفة ، حل التحديات الخطيرة القائمة في إطار الشمال والجنوب ، مثل حالة المديونية الخطيرة للعديد من البلدان النامية ، وأزمات الغذاء المتكررة ، وصعوبات الوصول الى أسواق الاقتصادات الصناعية .

لقد كان بمستطاع العالم الاقتصادي آرثر لويي ان يكتب في الستينات ان اقتصادات افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية مجتمعة لاتصل الى ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان الصناعية . وتدل الصلات العديدة التي نقيمها مع اقتصادات هذه المناطق من خلال التجارة الدولية وبسبب ديونها الخارجية على مدى مجانية هذا التقييم للصواب اليوم .

ان موارد ايطاليا محدودة حتما ، ولكن بلادي عازمة مع ذلك على ان تسهم اسهاما خاصا في حل هذه المشاكل ، وذلك عن طريق تكثيف برامجها الرامية الى تقديم المساعدة الانمائية ، من خلال أدوات التدخل المتزايدة الفعّالية والتنوع بإطراد . واندماج برامج المساعدة الثنائية التي نضطلع بها ، اندماجا واسع النطاق في أنشطة الأمم المتحدة ، على شكل اسهامات مالية أو الاشتراك في المشاريع التي تقوم بها المنظمة ، يعد عنصرا من هذا العمل الذي يعطي قدرا أكبر من الاتساق لسيامتنا الخارجية ككل .

وينبغي ألا تؤدي بنا المعوقات التي منواجهها الى الافراط في التشاؤم والعودة وذلك ، كما قلت من قبل ، لأن التطور الذي طرأ مؤخرا على الوضع السياسي الدولي يتطلب منا التزاما أكبر برفاهية البلدان النامية . انه التزام في صالحنا نحن . لقد قال ابراهام لنكولن عن بلاده عشية أخطر تجربة مرت بها أن امريكا لايمكنها أن تعيش "نصفها عبدا ونصفها حرا" . واختتم بياني بهذا الاقتباس الذي ينطبق اليوم على كوكبنا بأسره .

السيد الصباح (الكويت) : يسمدني أن أقدم للسيد بيتر فلورين بأخلص

التهاني بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانه لما يزيد من ارتياحنا انه يمثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية التي تربطها ببلادي ، الكويت ، أوثق الروابط والمصالح المشتركة ، وانني لعلى ثقة من أن خبرته وحكمته متوفران الامكانيات لنجاح هذه الدورة ، والخروج منها بنتائج ايجابية .

كما أودّ أن أعبر عن التقدير والاعجاب للجهود المثمرة التي بذلها سلفه زميلنا معادة همايون شودي ، وزير خارجية بنغلاديش الصديقة ، أثناء تراسه للدورة المنصرمة .

وإن الواجب يحتم عليّ أن أشيد بالمجهودات المفضية التي يبذلها الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار في تمديه للقضايا الدولية المختلفة ، والذي يسعى باخلاص وتفان لتحقيق النجاح لها وإبراز دور وأهمية الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين وصيانتها . وإننا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن نبذل كل جهد ممكن لمساعدته ليس فقط في الحفاظ على هذه المنظمة ودورها الهام في العالم ، بل أيضا لتطوير هذا الدور لصياغة مستقبل أفضل ننشده لنا وللأجيال القادمة .

إن الأمم المتحدة تعتمد في ضمان حاضرها ومستقبلها على تدفق غير مقطوع ولا مشروط من التأييد المادي والمعنوي من الدول الأعضاء ، ناهيك عن التأييد السياسي ، وعلى الوفاء بالتعهدات والالتزام التام بالواجبات والمسؤوليات التي يحددها الميثاق ، وتنسج ملامحها التفصيلية القرارات . فبدون الالتزام المخلص بتنفيذ القرارات ، وهي نبض الإرادة الدولية ، تغدو منظماتنا مجرد منبر تنطلق منه صيحات وتمنيات لا تلبث أن تشتتها الرياح ويتبدد صداها في خضم الواقع والحقيقة . ولتبقى لنا بعد ذلك أزمات تعصف بآمال السلام وطموحات الرفاه والتقدم لدى البشر .

ولقد عبّر صاحب السمو سيدي الشيخ جابر الأحمد الصباح ، أمير دولة الكويت ، عن هذا المفهوم في كلمة له مؤخرا حيث قال :

"إن الأمم المتحدة تمثل ضمير العالم وقوّته التنفيذية : الضمير في الجمعية العامة والقوّة في يد مجلس الأمن الذي ينتظر منه العالم قرارات ملزمة تؤكد رغبته المادقة في حل الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين" .

إن الكويت ، وهي التي دعت وباركت عمليات التطوير لجهاز الأمم المتحدة خلال العام الماضي ، لترى أن الواجب يحتم الآن على جميع الدول الأعضاء في المقابل الوفاء التام بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بموجب الميثاق ، وذلك كضمان للقيام بالدور التاريخي المطلوب منها في خدمة السلام العالمي .

لقد حوّل قادة الأمة الاملامية وزعماءؤها الكويت شرف ومسؤولية قيادة منظمة المؤتمر الاسلامي ، التي عقدت خامس مؤتمر قمة لها على أرض الكويت الطيبة ، وذلك باختيارهم صاحب السمو الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح رئيسا للمنظمة للسنوات الثلاث القادمة .

ولقد تدارس قادة الامة الإسلامية خلال مؤتمرهم في الكويت جميع التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه العالم الإسلامي بصفة خاصة ، والعالم بأسره بصفة عامة ، ولقد صدرت عن تلك القمة سلسلة من القرارات بالنسبة لمجمل القضايا الإقليمية والدولية ، تعهد حضرة صاحب السمو رئيس المؤتمر أن يتولاها برعايته وأن يسهر على تنفيذها لتكون شجرة خير ومحبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها .

لقد أولى قادة الامة الإسلامية موضوع القدس الشريف ، مهد الديانات والحضارات ، أهمية فائقة في مداولاتهم وقراراتهم ، ولا غرو فالإهتمام يأتي انطلاقاً من الهدف الرئيسي لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي وتنفيذاً له واعترافاً بالواجب الديني تجاه هذه المدينة المقدسة وتحقيقاً له . ولذلك فقد أكد القادة على ضرورة المحافظة على طابعها الإسلامي والعربي ، كما أكدوا على أن جميع التشريعات الصهيونية بشأنها تعتبر باطلة ولاغية .

لقد كان الهاجس الكبير لقادة الامة الإسلامية المجتمعين في الكويت موضوع الحرب العراقية الإيرانية التي دخلت عامها الثامن هذا الشهر بين عضوين رئيسيين من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي . وكما كان مؤسفاً لقادة وشعوب الامة الإسلامية أن قاطعت حكومة جمهورية إيران الإسلامية هذا المؤتمر الكبير تحت دعاوى زائفة ، وهدت ضده وضد الكويت حملة إعلامية ظالمة رغم الجهد الكبير من الكويت الدولة المضيفة ومن الاصدقاء والاصدقاء قادة الدول الإسلامية الأخرى باقناع المسؤولين في إيران بضرورة وجدوى المشاركة في هذا التجمع ، وعرض وجهة نظرهم والدفاع عنها والاستماع إلى وجهة نظر الآخرين . إلا أن إيران أبت إلا أن تستمر في مقاطعة المؤتمر ، ورفضت بالتالي نتائجه وقراراته التي صدرت بالإجماع وكانت تستهدف الإسهام المخلص والواعي في وضع نهاية سريعة وعادلة للحرب .

لقد كان قرار المؤتمر بشأن الحرب منطلقاً من تعاليم الإسلام الحنيف ومستلهماً بها ، وجاء بفضل تصميم القادة على القيام بواجباتهم تجاه جارين مسلمين وإدراكاً منهم لمسؤوليتهم التاريخية والدينية في الحفاظ على وحدة وتماسك الامة الإسلامية ،

واحتراما وصونا للدماء المسلمة التي تراق هدرا ، وحفاظا على حق شعبي البلدين فسي شروات بلادهما وفي العيش بأمن وسلام واستقرار ، وحق دول وشعوب المنطقة في تجنب عواقب لا يمكن تصور خطورتها فيما لو استمرت تلك الحرب وتوسع نطاقها .

إن سياسة إيران كانت ولا تزال تدفع بالأمور وبدفة الحرب والقتال إلى منزلقات خطيرة يتطاير شررها ليميب دولا أخرى لا علاقة لها بهذه الحرب ، وليصيب الاقتصاد والأمن الدولي بانتكاسة خطيرة من جراء عرقلة وتهديد حرية الملاحة في الخليج العربي بضررها لسفن الدول غير الأطراف في النزاع . لقد كان الخليج العربي دائما جسرا للمحبة بين شعوب هذه المنطقة وواحة للتعاون والأمن والسلام ومصدر رفاه للعالم .

وعلىنا أن نحفظ له طابعه المتميز هذا ، فهذه هي مسؤوليتنا جميعا نحن دول المنطقة . كنا في الكويت ومنذ انطلاقة الشرارة الأولى لهذه الحرب ، ندرك أخطارها . كما أننا تحسنا في شناياها وتطوراتها أنها تحمل خطر التوسع والانتشار . لقد دفعنا هاجس السلام وضرورته والجيرة وواجباتها والدين الإسلامي وأواصره أن نقوم باتصالات فردية ، ومع أشقائنا في دول مجلس التعاون ، ومع منظمات إقليمية ودولية من خلال جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة ، لوضع نهاية سريعة وعادلة لهذه الحرب ووأدها في المهد . ولقد حاولنا اقناع القادة في إيران بأن يجنحوا للسلم كما جنح له الأخوة في العراق ، ويستجيبوا للارادة الدولية التي عبّرت عنها قرارات ومبادرات عديدة . لكن حكومة إيران رفضت كل تلك النداءات والمبادرات والقرارات المخلمة . كما أنها فسرت خطأ وجورا نشاط ومسعى الكويت في تحقيق هذا الغرض النبيل ووضعت في غير مكانه الطبيعي . وانطلقت من خلال ذلك تستهدفنا ، ونحن الدولة غير الطرف بالنزاع عندما بدأت منذ عام ١٩٨٤ وحتى الآن بضرر ناقلتنا التي تبحر في مياه الخليج العربي . لقد مارسنا أقصى درجات ضبط النفس أمام تلك الاستفزازات والاعتداءات فلم نرد زيادة حدتها وتوسيع رقعتها ، ونحن الذين نسعى لوقفها ، ولجأنا إلى الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن لوقف تلك الاعتداءات وعدم المساس بمصالح الدول غير الأطراف بالنزاع . لكن القادة في إيران صموا على مواصلة حرماننا من ضمان تدفق صادراتنا النفطية الذي كان من شأنه ثل قدرتنا على

الوفاء بالتزاماتنا الداخلية والدولية ، وعلى الاستمرار في دورنا بالمساهمة في برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية . وإزاء هذا التطور كان لا بد لنا من وضع ترتيبات تجارية مألوفة وعادية سبقتنا إليها دول عديدة ، من ضمنها إيران نفسها ، لضمان عدم استهداف ناقلاتنا .

لقد أشارت إيران ضجة مفتعلة حول هذا الإجراء التجاري ، ضجة أشارتها لتتستر بها على سياستها وممارساتها ضدنا ، والتي تمثل أحد أبرز وأخطر مظاهر التصعيد التي تشهدها منطقتنا هذه الايام .

لقد نادت الكويت وانطلقت في سياستها الخارجية من أن أمن منطقة الخليج إنما هو مسؤولية دولها وحدها فقط ، وأن هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة تغذي العالم بمورد نفيس لا غنى عنه وتساهم بإمكانياتها ، وببنميب وافر ، في تنمية العالم ورفاهه . ولذلك فيجب أن تبقى هذه المنطقة بعيدة عن التوتر والازمات وألا يسود بين دولها استعمال القوة أو التهديد بها ، منعا لتصارع القوى الكبرى وتدخل أجنبي لا يحمد عقباه .

لكن تصميم إيران على الاستمرار في هذه الحرب وتوسيع رقعتها وتهديد وقصف السفن التابعة للدول غير الاطراف في النزاع وزرع الالغام في طول الخليج وعرضه ، أوصل الأمور إلى ما هي عليه الآن ، وحول الخليج العربي إلى بؤرة توتر شديدة قابلة للاشتعال ، وأدى إلى تواجد الاساطيل والقطع الحربية الاجنبية ، كل يسعى إلى حماية مصالحه ، وحماية حرية الملاحة في هذا الممر المائي الدولي . لقد اتضح الآن ومن خلال تطورات الاسبوع القليلة الماضية ، أن إيران مصممة على المساس ، بشتى الوسائل ، بأمننا ولامتنا الإقليمية . فقد تعرضت أجزاء مكثية وصناعية في بعض مناطق الكويت كما تعرضت جزرها إلى صواريخ إيرانية في أعمال عدوانية لا مبرر لها إلا زيادة رقعة ولهيب هذه الحرب وازدياد ضحاياها . كما انتهكت حرمة سفارتنا في طهران واحتجز أعضاءها وأسبغت معاملتهم كما نهب وحرق ما بها من لوازم ، واحتلتها ولا تزال تنتهك بذلك أبسط قواعد القانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول .



إن الحادث المأساوي الذي شهدته مكة المكرمة ، في أكثر أيام الله قديمة وجلا ، ليقف شاهدا آخر على الممارسات الإيرانية الخطيرة وغير المسؤولة . إننا ندعو إيران من فوق هذا المنبر إلى الكف عن مثل هذه الممارسات واحترام القواعد والقوانين التي تحكم علاقات الدول وتضمن حسن الجوار لصالح المنطقة ولامتها . إن حسن الجوار لا يبنى على الاعتداء والاستفزاز ، إنما على التعاون والتلاحم والإخاء .

لم نجد في تاريخنا المعاصر حربا استمرت مثلما استمرت هذه الحرب ، ولا دمارا تحقق قدر الدمار الذي تحقق في هذه الحرب ، ولا مجهودا اقليميا أو دوليا ، منفردا أو جماعيا ، مثل ما بذل من أجل إيقاف هذه الحرب . ولقد كانت آخر حلقة في سلسلة المحاولات الدولية قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، هذا القرار التاريخي في طريقة التوصل إليه ، وفي توازنه وعدالته ، وفي هذا الإجماع والحماس الشعبي والرسمي اللذين وقفا وراءه .

إننا نجد الآن أن هذا القرار قد يكون الغرمة الأخيرة لضمان سلام عادل ودائم بين الجارين المسلمين ولسلام المنطقة ، وأن المسؤولية في الدفع تجاه تنفيذ هذا القرار تقع على الجميع . إن التاريخ سيحاسبنا جميعا وبدون رحمة إذا لم نمارس الجهد والضغط من أجل تنفيذه . لقد أصبحت المصالح بين الدول مشتركة ومتشابكة لدرجة أنه لم تعد هناك نزاعات محدودة لا تتأثر بها إلا أطرافها المباشرة . فنحن جميعا شركاء في السراء والضراء ، في الخير والشر ، في الحرب والسلام ، فلنعمل جميعا من أجل السلام . وإذ نشيد بقبول العراق لهذا القرار ، ندعو مخلصين إيران إلى قبوله قبولا كاملا وصريحا ودون إبطاء ، حتى يسدل الستار على فصول هذه المأساة التي لا تتفق مع قيم السماء ولا مع قوانين الأرض . إننا إذ نقدر<sup>١</sup> كامل التقدير المجهودات المتواصلة للأمين العام لتنفيذ القرار المذكور وبالذات رحلته الأخيرة إلى كل من طهران وبغداد ، لنعتمد بأن الواجب ينادينا جميعا بأن ندعم مسعاها إلى أقصى الحدود ، دون أن نقع في فخ الخديعة أو أن نلاحق السراب .

لقد احتلت القضية الفلسطينية مركز المدارة ومحط الاهتمام الكبير لقادة الأمة الإسلامية خلال اجتماعهم في الكويت .

لقد تدارسو بعمق وتفصيل حالة الجمود الذي تعيشه تلك القضية ، واستمرار المماناة التي يكتوي بنارها أبناء الشعب الفلسطيني تحت سطوة وبطش قوات الاحتلال الإسرائيلي ، واستمرار احتلال الاراضي العربية ، وعلى رأسها القدس الشريف ، وحرمان الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وجاءت قرارات القادة معبرة عن وحدة الهدف وتلازم المصير في هذه القضية المقدمة ، فوجدوا أن تحريك القضية إلى طريق الحل لن يتم إلا من خلال مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة تحضره جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة .

ونحن في الكويت ، حيث كنا ولا نزال نعتبر القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى ، التي ترتبط معها كرامتنا ومصداقيتنا كعرب ، في الوقت الذي نشكر فيه الدول والمنظمات الإقليمية التي وافقت على عقد المؤتمر الدولي وأيدته ، لنطالب تلك الدول التي لها تأثير ونفوذ حاسم على إسرائيل أن تنضم إلى رأي الأغلبية الدولية الساحقة ، وتضبط على إسرائيل لضمان عقد ذلك المؤتمر الذي كان هدفه ولا يزال إحقاق السلام في منطقة الشرق الأوسط وضمان حق الشعب الفلسطيني في عودته إلى دياره من جحيم التشرد والضياع .

لا يزال لبنان الشقيق ، منذ الغزو الإسرائيلي الفاضل لاراضيه قبل خمس سنوات ، يعيش وأجزاء غالية من ترابه في الجنوب تحت سيطرة الاحتلال العسكري الإسرائيلي . ورغم القرارات العديدة لمجلس الأمن التي تطلب من إسرائيل الانسحاب إلا أنها - انطلاقاً من سياستها القائمة على التوسع على حساب الغير ، والتدخل في شؤون لبنان الداخلية وزعزعة أمنه واستقراره - ترفض الانسحاب . يجب على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل للانسحاب من كافة الاراضي اللبنانية . كما أننا مطالبون بالوقوف الحازم مع لبنان ، ومع صمود شعبه ، ضماناً لاستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وشعبه ومؤسساته .

لقد كان ولا يزال الوضع في أفغانستان مصدر قلق عميق للكويت ، وقد كان هذا الموضوع محط اهتمام قادة الأمة الإسلامية في الكويت حيث طالبوا بضرورة انسحاب القوات

الأجنبية ودعموا جهود الأمم المتحدة الجارية للتوصل إلى حل عادل لهذه القضية يضمن عودة جميع اللاجئين الأفغان إلى ديارهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان والمحافظة على هويتها الإسلامية وغير المنحازة .

وإننا في الكويت لنرحب بالجهود البناءة للأمين العام للأمم المتحدة من خلال مبعوثه الخاص ، ونرجو من أطراف الحوار توخي المرونة في مساهم للتوصل إلى حل يضمن المصلحة الشاملة لامن المنطقة و سلامتها .

بمثل الأهمية والمسؤولية التاريخية التي ناقش بهما قادة الأمة الإسلامية في الكويت موضوع الصهيونية ، واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية ، تم تدارس موضوع العنصرية واستمرار احتلال ناميبيا ، واعتداءات جنوب افريقيا المتكررة على دول المجاورة والدول المجاورة ، ووجدوا أن المقاطعة الشاملة والمخلصة للنظام العنصري في جنوب افريقيا هو السبيل الوحيد لإرغامه على الاستجابة للإرادة الدولية ، واحترام حقوق الاغلبية السوداء ومساواتهم .

إن الكويت كانت ولا تزال تدعم النضال المشروع والجريء للشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو ، وتعتقد أنه لم يعد من الجائز والانصاف ترك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) رهينة لعناصر دخيلة على ذلك القرار وأهدافه المشروعة لتحقيق الامن والسلم في المنطقة .

إن الكويت - من منطلق تدعيم الجهود الدولية والإقليمية في حل المشاكل السياسية بالطرق السلمية - لتسجل بارتياح بوادر الاتفاق بين دول أمريكا الوسطى على وضع أسس مدرومة ومتفق عليها في حل المشاكل السياسية بالصورة التي تحفظ تلك المنطقة من تدخلات القوى العظمى ، واستغلال الأوضاع لصالح مآربها الخاصة . إننا نؤيد تطلعات شعوب تلك المنطقة لتحقيق فترة هدوء واستقرار يتركز فيها الجهد الوطني على مجال التنمية والتعمير ورفاه الإنسان .

كانت من بين الاهتمامات البارزة لقادة الأمة الاسلامية اثناء اجتماعهم في الكويت مناقشة موضوع الارهاب ، هذه الظاهرة التي بدأت تتفشى في عالمنا اليوم بصورة باتت تهدد بها الأمن والاستقرار في العالم . ولقد أعرب القادة عن قلقهم وانزعاجهم البالغين لبروز هذه الظاهرة وثفاقمها ، وعلنوا رفضهم للمحاولات المفرضة التي تبذلها القوى المعادية للإسلام لربط الارهاب بالمسلمين . ان الاسلام في حقيقته وجوهره يرفض العنف بأي شكل من أشكاله لأنه دين محبة وإخاء ، يعتمد في جوهره وممارساته وانتشاره على الحوار والاقتناع . ان الأمة الاسلامية مستعدة للتعاون فيما بينها وبين المجتمع الدولي للقضاء على الارهاب الدولي ، ولإجلاء الفرق بين الارهاب وبين حق الشعوب المقدس في الكفاح التحرري المشروع ، ولذلك الفرض فقد أيد القادة عقْد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف للارهاب .

كلما ظهرت في أفق السياسة الدولية بوادر<sup>٦</sup> الوفاق في التعامل بين القوتين الأعظم ، كلما انعكست آشاره الايجابية على السلام والأمن في العالم . ومن هذا المنطلق فإن الكويت ترحب بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة الصواريخ متوسطة المدى ، ورؤوسها النووية ، وترجوه أن يكون بداية لعملية متواصلة للحد من التسلح . لقد ترك الاعلان عن ذلك الاتفاق لدى جميع الشعوب المحبة للسلام أملا لبداية عهد جديد يسوده التعاون بين القوى الكبرى في العالم ، بدل هذا التنافس الذي يبدد موارد هائلة ، وحولها عن أهدافها الحقيقية لخدمة الانسان وتدعيم السلام . وإننا ومن دافع الحرم على السلام نطالب الدول العظمى بأن تعطي الحروب والنزاعات الاقليمية نفس الاهتمام الذي تعطيه للقضايا المملّقة بينها . إننا في الكويت نؤمن بأن الحفاظ على الانسان أينما كان يجب أن يكون هدفنا ، فالإنسان هو مانع السلام والتقدم وقوته الخالقة .

في وسط الظروف السياسية المضطربة لعالم اليوم انعقد مؤتمر القمة الاسلامي واختتم أعماله في وسط ظروف اقتصادية دولية حرجة بعد أن تدارس القادة تلك المشكلات ، بإخلاص وحرم على حق الشعوب الاسلامية وحق شعوب العالم في الحياة الآمنة المستقرة وحقها في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي .

ومن خلال ذلك كله استطاع المشاركون في المؤتمر أن يسيروا بسفينة منظمة المؤتمر الاسلامي ، يعون من الله ، بين العواصف والصخور ، متطلعين إلى أفق جديد تمان فيه دماء المسلمين ، ويجتمع صفهم في ظل الإخاء والتعاون والسلام .  
وإننا نأمل بثقة أن الأمم المتحدة ، وهي النموذج الحي للتعاون الدولي ، ستستفيد من نجاح مؤتمر القمة الاسلامي الذي استضافه بلدي الكويت .

السيد غونغ (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي أولا

أن أهنئ بحرارة السفير فلورين على انتخابه بالإجماع رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . أن وفد بورما يعتقد أن مداوات هذه الدورة ستكون بقاءة ومثمرة تحت ادارته القديرة .

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأشيد بإشادة خاصة بالسيد همايون رشيد شودي لإسهامه القيم في أعمال الجمعية في الدورة الماضية .

توفر لنا الدورات العادية للجمعية العامة دائما فرمة طيبة للنظر إلى السنوات التي انقضت والتطلع قدما إلى المستقبل . وفي السنوات السابقة ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الأخيرة ، اجتاحت رياح التغيير العالم كله . فشهدنا انهيار امبراطوريات استعمارية وميلاد دول مستقلة جديدة . وواكب العلم والتكنولوجيا ، وهما مفتاحا التقدم الحديث والرفاهية ، جميع التطورات المصاحبة في البيئة الدولية ، سواء أكانت هذه التطورات ايجابية ام سلبية . وتضاعف عدد سكان العالم وشهدنا الموجة الزاحفة لتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الحقوق الاساسية مثل المساواة والكرامة والسيادة والاستقلال والسلام والامن ، وفي المقام الاول الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

ومن المناسب تماما أن يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بالتعاهد الرسمي على " أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ... " " وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

هكذا لاتزال احكام الميثاق تعكس مناخ وطموحات التفسير المستمرة في المجتمع الانساني المعاصر والظروف السائدة في عصرنا . وهذا بالتأكيد دليل على ان مبادئ الميثاق التي تشكلت اسس هذه المنظمة لاتزال مألحة اليوم .

لم ينبج جانب من جوانب حياة الانسان من اشار القوى التي ولدتها الظروف الدائمة التغير في الهيئة الدولية . ومن ثم فإن تاريخ سنوات ما بعد الحرب كان بشكل خاص تاريخ عملية صعبة للغاية لا نهاية لها من المعايير الانسانية العظيمة للتكيف مرة بعد اخرى مع الاحتياجات المتغيرة بسرعة في عصرنا . لقد اضلعت الامم المتحدة بالفعل بدور ضروري وجوهري في رسم مسارنا إلى عالم أكثر أمنا ورفاهة . وعلى الرغم من هذه الحقيقة فإن الساحة الدولية ملبدة بالتوترات وعدم الاستقرار والشكوك البادية للعيان أينما نظرنا في المجالين السياسي والاقتصادي وفي ميادين التجارة والتبادل التجاري والنقل والامتالات وما إلى ذلك .

ويقودنا هذا إلى مسألة السلم والامن الدوليين . ان نظام الامن الجماعي المتوخى في الميثاق يقوم على الاعتراف بان سيادة السلم والامن الدوليين تعتمد إلى حد كبير على الدول الكبرى التي لديها ، مجتمعة أو منفردة ، القدرة على تحقيق احتمالات السلم أو تقويضها . وعلى أساس ذلك الاعتراف في حد ذاته ، حرص مؤسسو الامم المتحدة على إعطاء الدول الخمس الكبرى مركزا خاصا يتمثل في العضوية الدائمة في مجلس الامن ، باعتباره الهيئة العليا المعنية بمسائل الحرب والسلم . والواقع ان الحقيقة القائمة اليوم هي أيضا السيطرة المستمرة للدولتين العظيمتين في العلاقات الدولية .

ومن المؤسف ان التوافق الذي اتسمت به العلاقة بين الدول الكبرى عندما وضع الميثاق في سان فرانسيسكو سرعان ما تلاشى بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . وفي الوقت نفسه فإن المشاكل التي تواجه منظمتنا قد ازدادت بدرجة كبيرة واتسع نطاقها وتزداد تعقيدا باطراد . وأي جهد يبذل للنهوض بالسلم والامن في أي جزء من العالم يمكن ان تعرقله اللامبالاة المطبقة ، كما يمكن ان يعززه بدرجة كبيرة تأييد الدول الكبرى . ومن الجوهري توافر قدر من التفاهم فيما بينها قبل ان يكون بوسعنا ان نأمل في إحراز نتائج ملموسة في أي عملية من عمليات حفظ السلم .

إن المسألة التي تستخوذ على اهتمام المجتمع الدولي تتمثل في منع نشوب حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية . وهذا خطر عام تواجهه جميع البلدان ولا يمكن لأي سياسة أمن قومي ان تحمي الدول من ذلك الخطر لأن ديناميكيات الحرب النووية لا تدع ملاذا للإفلات منها . ففي الحروب الماضية كان من الممكن تدمير قرية ما أو مدينة ما أو حتى بلد ما . أما اليوم فإن الأسلحة النووية تهدد البشرية جمعاء في بعدها الكوكبي . وما دامت الأسلحة النووية موجودة لا يمكن ضمان عدم استخدامها ولا يمكننا ان نستبعد إمكانية اندلاع حرب نووية نتيجة حادث ما أو سوء تقدير أو خلل في الاتصال . إن السلم والامن العالميين لا يمكن ان يكتب لهما الدوام إلى ما لا نهاية في ظروف يتزايد فيها سباق التسلح ، وبوجه الخصوص سباق التسلح النووي ، ذلك السباق الماضي دون هوادة . وتحقيق نزع السلاح العام والقضاء على الأسلحة النووية مسألتان على جانب عظيم من الأهمية ، ليس للدول الكبرى فحسب بل لجميع بلدان العالم .

لقد خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود قبل بضعة أسابيع فقط من مولد عصر الأسلحة النووية ولم يكن بالإمكان التنبؤ بصورة كاملة بأثار العصر النووي عندما وضع الميثاق . ومع ذلك ، فإن الأمن الجماعي الذي تُوحي في الميثاق ، ونشأ عن وقوع الحرب العالمية الثانية ، يتطلب من جميع الدول أن تسوي خلافاتها بالوسائل السلمية ودون اللجوء إلى الأسلحة وينبغي تحقيقه عن طريق نزع السلاح .

وتدل جميع المصادر على أن المفاوضات الشناشية بشأن نزع السلاح لم تتكشف فحسب بل إنها في الآونة الأخيرة سارت بخطوات حثيثة . وفي رأينا أن هذه خطوات فسي الاتجاه السليم وجديرة بأن تحظى بتأييد عالمي وتسير التطورات الحالية في اتجاه مشجع .

وما زالت الحالة في الشرق الأوسط وآثارها على السلم والامن الدوليين تشير قلق الامم المتحدة . إن المجتمع الدولي ما برح يؤكد عاما إثر عام بأن نجاح البحث المستمر عن السلم في الشرق الأوسط يكمن في حل مشكلة فلسطين . وما فتئ قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) صالحين لانهما يجسدان مبادئ التسوية العادلة والشاملة . وهذه في الحقيقة متطلبات جوهرية للحل السلمي . وعلاوة على ذلك ، فإن الشيء الرئيسي لحل المشكلة يكمن في الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وبحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في السيادة والاستقلال .

إن الخيار السليم المفضي الى السلم يكمن في التسوية التفاوضية بين جميع الاطراف المعنية ، لهذا السبب يعتبر حقا تطورا ايجابيا أن تعود الى الانتشار فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم وضرورة قيام مجلس الامن باتخاذ مبادرات بهذا الشأن . ولا يزال لبنان يترنح تحت تأثير التمدي الخارجي على سيادته واستقلاله . والدولتان الرئيسيتان في المنطقة ، ايران والعراق ، مشتبكتان بشدة في أعمال عدائية مسلحة . ونذر الشر تخيم حقا على الحالة في منطقة الشرق الأوسط برمتها . وما لم يتسن اتخاذ اجراء في الوقت المناسب لإرغامهما على وقف تلك الحرب سيظل هناك خطر حقيقي لانتشار الأعمال القتالية في مناطق أخرى وتشمل بالتالي جميع بلدان المنطقة . ان وفد بورما يشيد ايما إشادة بجهود الأمين العام المستمرة بغية تحقيق عملية التفاوض انطلاقا من روح الميثاق ووفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة .



ولاتزال الجمعية تشهد في جنوب افريقيا حالة لا يوجد في ظلها أي اشارة على التحسن حيث أن نظام الحكم في البلاد يواصل ، عن طريق ادامة نظام الفصل العنصري ، حرمان الغالبية من حقوقها كحسب . إن الاحتلال غير الشرعي لتامبيا على يد نظام جنوب افريقيا ما يبرح يحرم أبناء ذلك البلد من استقلالهم ، وأعمال العدوان التي يشنها وانتهاكاته لأراضي البلدان المجاورة تشكل تهديدا مستمرا للسلام والاستقرار في المنطقة . إن جنوب افريقيا لم تبد أي رغبة للشروع في عملية الحوار السلمي . لقد أدان المجتمع الدولي بأسره الفصل العنصري وأعترف بالحاجة الى قيام الأمم المتحدة باتخاذ نهج متضافر من العمل تمشيا مع الفصل السابع من الميثاق لممارسة الضغط بالوسائل السلمية لعل نظام جنوب افريقيا يتخلى عن سياساته وممارساته الحالية .

لقد انقضى تقريبا عقد من الزمان منذ أن حرم شعبا كمبوتشيا وأفغانستان من استقلالهما وحقوقهما في تقرير المصير من جراء التدخل والاحتلال الأجنبيين . إن استعادة حقوقهما مسألة مدرجة على الدوام على جدول أعمال الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فإن شعبي هذين البلدين قد تحملا كثيرا من العناء وهذا أضفى على المشكلة بُعدا إنسانيا . وعلى الرغم من أن الحالتين متشابهتان الى حد ما في طبيعتهما الأساسية ، فإنهما نشأتا عن تطورات وظروف خاصة في المنطقة وحلها يكمن في حل مشاكل كل بلد داخل النطاق الاقليمي . أما أوجه الشبه بينهما فهي أن حلول المشاكل تتطلب الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية واجراء تسوية تفاوضية شاملة بين الاطراف المعنية . وعلى الرغم من تعقد الأمور فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ قرارات عاما إثر عام ، بتأييد الغالبية الكبرى من الدول ، مجسدة للمبادئ والطرائق الكفيلة بتحقيق تسوية عادلة وتفاوضية .

إن بورما تؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة بشأن كمبوتشيا وأفغانستان لأنها تعتقد أن التسويات السلمية على أساس هذه القرارات سوف تهيئ الظروف اللازمة لاستعادة الحق في السيادة الوطنية وتقرير المصير لهذين الشعبين .

أما فيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا فإن أشارها بالنسبة للسلم والامتقرار  
الإقليميين موضع اهتمام خاص . ونعتقد أن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الكمبوتشي  
من شأنها أن تهيئ الظروف المواتية للشقة والتفاهم المتبادلين الضروريين لتحقيق  
تعاون إقليمي بشأن السلم والتنمية . وفي الوقت نفسه فإن إيجاد حل للصراع في  
أفغانستان من شأنه أيضا أن يهيئ الظروف اللازمة لإحلال السلم في المنطقة مما يؤدي في  
المقابل إلى تعزيز فرص حل المسائل الدولية التي تكتسي أبعادا عالمية .  
لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من الكساد منذ فترة من الوقت . وقبل سنتين  
كانت هناك ثلاثة عوامل رئيسية هي : هبوط أسعار النفط وهبوط قيمة الدولار وهبوط  
أسعار الفائدة ، بعثت بعض الأمل في اشتداد مساعد النمو الاقتصادي في عامي ١٩٨٦  
و ١٩٨٧ . والتقييم العام الآن هو أن هذا الأمل لم يتحقق في عام ١٩٨٦ وأن توقعات عام  
١٩٨٧ ليست مشرقة أيضا .

وتعتمد البلدان النامية عامة على تصدير ملعها الاساسية للحصول على العملات الصعبة القيمة اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية وواراداتها الضرورية . ومنذ زهاء عشر سنوات بدأت أسعار السلع الاساسية في الهبوط هبوطا هائلا واستمر هذا الهبوط دون توقف تقريبا . وقد انخفضت هذه الاسعار بعد ذلك بخطى أسرع . وهذا ينطبق على معظم السلع الاساسية والمنتجات الزراعية والحرجية والفلزات والمعادن على السواء . ومن ناحية أخرى يتعين على البلدان النامية أن تدفع أسعارا متزايدة الارتفاع باستمرار مقابل وارداتها من السلع المصنعة من البلدان الصناعية المتقدمة النمو . وبطبيعة الحال أدت هذه العوامل إلى سلسلة من التفاعلات ذات الآثار الضارة على البلدان النامية من حيث قدرتها على الادخار والاستيراد والاستثمار ، الأمر الذي يتسبب في صعوبات خطيرة في موازين مدفوعاتها وشروط تجارتها ويضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج على نحو متزايد .

هكذا أصبحت البلدان النامية مثقلة بكم هائل من الديون الدولية واحتياجات خدمة الديون الأمر الذي أدى إلى تهديد معظم جهود البلدان النامية في سعيها من أجل إقامة اقتصاد ناجح . وهو الاقتصاد الذي ثبت أنه بعيد المنال . وليس من المتوقع أن تقتصر المديونية المفرطة والتدهور المستمر في ميزان المدفوعات والتجارة على بلد أو مجموعة من البلدان أو على أي قطاع أو أكثر من الاقتصاد العالمي . فلا بد لهما أن ينتشرا وتكون لهما آثار بعيدة المدى . ويتجلى هذا في واقع الأمر في الصعوبات التي تواجه العالم بأسره ، البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء كما يتجلى في الاضطرابات الاخيرة في المؤسسات المصرفية والمالية الدولية .

وكل هذا يشير إلى محصلة واحدة ، ألا وهي أنه إذا ما كان لنا أن نتغلب على الصعوبات الاقتصادية الحالية - تجارة أو معونة أو نقد أو مال أو تنمية - فيتعين على جميع الدول الاعضاء أن تعمل معا بروح من التعاون بغية استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بعكس الاتجاه الحالي على نحو فعال ، ووضع العالم على طريق النمو المتوازن والمتواصل .

في العام الماضي واجهت الامم المتحدة أزمة في تاريخها ، أزمة ذات طبيعة مالية في الظاهر ولكن سببها الرئيسي أكثر عمقا ، على ما يبدو ، وبسبب هذه المصاعب ظهرت فرصة للأمم المتحدة لتحسين كفاءتها الادارية والمالية أدت إلى إقرار مجموعة كبيرة من التدابير . ويعتقد وفدي أن الاتفاق هو الخطوة الأساسية الأولى لتنفيذ التدابير الضرورية لتحسين الكفاية الهيكلية والمالية للامم المتحدة . ومما لاشك فيه أنه بروح التراضي من جانب جميع الأطراف تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية المعقدة واسعة النطاق . إن القرارات المتخذة تجاوزت بكثير الإصلاحات التنظيمية . ويمكن القول إنها تشكل التزاما من جانب كل الاعضاء بأننا بحاجة إلى أمم متحدة ناجحة فعالة من أجل خدمة الهدف النبيل الذي أنشئت من أجله . وهذا الالتزام يتطلب من الدول الاعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق . وإن القرار الذي اتخذ في العام الماضي لاصلاح نظام الامم المتحدة كان خطوة في الجهد الطويل الأمد يتعين علينا جميعا أن نواصلها . وما نحتاج إليه أساسا هو روح التراضي والتعاون التي ينبغي أن تسود من أجل التنفيذ الفعال لذلك الاصلاح .

إن وفد بورما يتعاطف تماما مع الأمين العام الذي يتعين عليه أن يقود المنظمة في هذه المرحلة الحرجة . ونحن نرجو له كل النجاح في جهوده الدؤوبة من أجل التوصل إلى التوافق المطلوب في الآراء وروح التراضي المتبادل بغية حل المشاكل الحالية . ويأمل وفد بورما أن تقطع مداورات الدورة الحالية شوطا طويلا في إعطاء زخم متجدد لعمل المنظمة .

السيد أبو حسان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية أن أتقدم بتهانئي الخالصة إلى السيد بيتر فلورين على انتخابه الاجماعي رئيسا للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . إن قدرته المتميزة وحنكته الدبلوماسية ستفيدان في توجيه مداوراتنا بأكبر كفاءة وفعالية . اسمحوا لي أيضا أن أسجل تقدير وفد بلادي للرئاسة الناجحة المثمرة للسيد همايون شودي ، وزير خارجية بنغلاديش ، في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

هذه الدورة السنوية توفر فرمة إضافية للدول الاعضاء لتركيز انتباهها على التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع الدولي . وفي الاسبوع المقبلة فإننا سنتداول حول الكثير من القضايا الملحة والملتهبة التي تشكل عالمنا المعاصر - وهي قضايا تتطلب اهتمام منظمنا . ويحدو وفدي وصيد الامل في الجو المحموم ، جو القاء الخطابات وممارسة الضغوط ، ألا ينبغي عن نظرنا أن هذا العدد المتزايد من القضايا المطروحة على هذه الهيئة يتطلب حلا . لقد أتينا إلى هنا لاننا نؤمن بدور الأمم المتحدة باعتبارها أسمى وأوسع محفل للتداول بشأن المسائل التي تهتم المجتمع الدولي بل المسائل التي تهتم البشرية ، ولارساء أسس السلم الدولي والتنمية .

لا ينبغي أن تكون هناك أوهام بشأن كون السلم والحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والتنمية كلها ذات أهمية أساسية بالنسبة للأمم المتحدة . ومن الحقيقي أنه في الكثير من بقاع العالم لا تزال المواجهات قائمة ، والمسائل الخلافية لا تزال دون حل ولا تزال المعاناة مستمرة . ومن الحقيقي أن سيادة الدول ، وخاصة الدول الصغيرة ، لا تزال عرضة للانتهاك . ومن الصحيح أيضا أن جزءا كبيرا من البشرية يعيش في فقر وفي حاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم الأساسي . ومن هنا لا يجب اعتبار هذه المنظمة حكرا على بعض الأطراف أو موضع تلاعب أطراف أخرى . وأود أن أذكر بشكل قاطع أن ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا بالأمم المتحدة وفي قدرتها على مواجهة العالم المعاصر المتنامي . وعلى الرغم من التحديات التي تواجهنا وتهددنا فإن العالم اليوم مكان أفضل مما كان يمكن أن يكون عليه دون الأمم المتحدة . ويمكن للبشرية اليوم أن تنظر للمستقبل بقدر من التفاؤل .

لقد أعطت ماليزيا معنى ملموسا لاقتناعها بأن المشاكل الدولية المعاصرة ينبغي حلها من خلال الأمم المتحدة . وفي السنوات الأخيرة شعر المجتمع الدولي بالفرز إزاء الزيادة المثيرة لاساءة استعمال المخدرات وللاتجار غير المشروع بها والنتائج الخطيرة المترتبة عليهما في جميع أنحاء العالم . وقد كان من الواضح أن استعمال المشكلة لا يتحقق إلا بالاجراءات الدولية الفعالة . ولهذا السبب أيدت ماليزيا بقوة مبادرة الأمين العام التي أدت إلى عقد المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في حزيران/يونيه الماضي في فيينا . وقد عبرنا عن التزامنا بهذه القضية عن طريق قيام رئيس وزرائنا ، مهاتير محمد ، بتسريوس المؤتمر . ونحن سعداء بالنتائج التي حققها المؤتمر والتي وفرت الارادة السياسية ووضعت إطارا لمكافحة آفة المخدرات . ونحث على أن تبذل المجتمعات في كل مكان ، وعلى جميع المستويات ، كل جهد ممكن لوضع هذا الاطار وتلك الارادة السياسية موضع التنفيذ .

وفي فيينا وافق المؤتمر على إعلان يوم دولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وطلب إلى الجمعية العامة أن تختار تاريخا ملائما . وإن السادس والعشرين من حزيران/يونيه - وهو اليوم الذي اعتمد فيه المؤتمر إعلانه يبدو ملائما من وجهة نظرنا - إذ يذكرنا بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا بالتعبير عن الارادة السياسية اللازمة لإبقاء الكفاح ضد آفة المخدرات . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي لهذه الدورة أيضا أن تتخذ تدابير عملية لتنفيذ الخطوط الإرشادية الواردة في إعلان المؤتمر . وتعزيزا للعمل الفعال الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات يجب زيادة الاسهامات المقدمة إليه . ويمكن تحقيق فوائد خاصة عن طريق عقد حلقات دراسية اقليمية ودولية تتعلق بالمخدرات ، وتنظيم برامج تدريب وتبادل المعلومات . ويمكن أن تصبح شعبة المخدرات المستودع لكل المعلومات عن الأنشطة والطرائق المتعلقة بالمخدرات وينبغي توفير هذه المعلومات للدول الاعضاء .

وبالمثل ، فإننا نشعر بالقلق إزاء التطورات في انتاركتيكا وأشرها على المجتمع العالمي - وعلى مصالحه وشوغاله . وفي رأينا ، وفي رأي العديد من البلدان

التي تفكر مثلنا ، فإن معاهدة انتاركتيكا ليست كافية لتلبية هذه الشواغل والمصالح . لقد طرحنا المسألة على الأمم المتحدة اقتناعا منا بأنها المحفل السليم لتناول المسألة بطريقة بناءة . ولم يرغب عن بالنا أن المعاهدة القائمة تتضمن بعض الأحكام التي تدعم التعاون الدولي والسلم الاقليمي . وينبغي أن نطمئن إلى أن مصالح البشرية لم يتم تجاهلها في هذه العناصر . ورغم ما قيل عن دوافعنا في طرح هذا الموضوع على هذه الهيئة ، أود أن أذكر مؤكدا أننا ما زلنا نأمل أنه من خلال الحوار والمشاورات مع أطراف المعاهدة سنجح في نهاية المطاف في التوصل إلى توافق آراء حول نظام لمعاهدة انتاركتيكا يحظى بالقبول العالمي باعتباره يمثل مصالح البشرية . ومن الحتمي أن يكون للأمم المتحدة دور تفضلح به في هذه العملية .

لا تزال منظماتنا تواجه حالات عديدة من عدم الامتثال للمبادئ الأساسية للميثاق ولمقرراتها . ففي كمبوتشيا ، لا تزال القوات الفيتنامية تتحدى قرارات الجمعية العامة التي تطالب بانسحابها وباستعادة حق تقرير المصير لشعب ذلك البلد . ومادام هذا التحدي لقرارات الأمم المتحدة مستمرا سيظل السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا مهددين . وبالرغم من التهديد المستمر الذي يسببه احتلال فيت نام لكمبوتشيا ، فإن الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) ، تشجع باستمرار على إيجاد حل سياسي شامل ودائم لمشكلة كمبوتشيا يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا المقام ، نحن ممتنون لأن الأمين العام وممثله الخاص يهتمان بالمسألة اهتماما نشيطا .

وإنني واثق من أن معظم الوفود التي تتابع التطورات الاخيرة قد لاحظت أن هناك سيلا من المذكرات التي عممت باعتبارها واثق للأمم المتحدة . ولا يدهشنا أن تلك المذكرات التي عممت تشير البلبلة لدى البعض بالنسبة إلى المسألة بدلا من أن توضحها . ولم تتردد فييت نام في إشارة البلبلة في المجتمع الدولي . وينبغي أن تستمر فييت نام وجميع الأطراف المعنية في سعيها للتوصل إلى حل سياسي . وفي هذا السياق ، فإن المبادرة الاخيرة التي اتخذها وزير خارجية اندونيسيا تمثل خطوة إلى الامام . فالاقترح يقضي باجتماع مجموعة من الأشخاص بمفهوم الشخصية بغية تحقيق

انسحاب قوات فييت نام وتحقيق المصالحة الوطنية . وهذا يساعد على إيجاد تسوية دائمة .

واسمحو لي أن أذكر القضايا الأساسية مرة أخرى : أولا ، لقد سلبت فييت نام دولة صغيرة مجاورة سيادتها ؛ ثانيا ، أنشأت فييت نام بمساعدة ١٥٠ ٠٠٠ من جنودها نظاما عميلا رفض المجتمع الدولي الاعتراف بشرعيته على نحو مستمر من خلال القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا يزال ذلك النظام يعتمد في بقاءه على وجود القوات الغيبتنامية ؛ ثالثا ، إن قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة قد طالبت بسحب تلك القوات ، واستعادة سيادة كمبوتشيا ، والتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل ؛ رابعا ، لقد عانى الكمبوتشيون بلا ذنب اقترفوه منذ أجل طويل . وشرد عدد هائل من الأبرياء من ديارهم وأجبروا على اللجوء إلى تايلند .

وتقف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا صامدة في تأييدها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونحث فييت نام على أن تدخل في حوار بناء وحقيقي مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نوردوم سيهانوك . وإننا نؤمن بأن هذا هو الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل على أساس ميثاق الأمم المتحدة .



وهناك المسألة الأخرى المتمثلة باللاجئين من فييت نام نفسها . ولا تزال بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تواجه تدفقا مستمرا للاجئين من فييت نام نتيجة لاختفاها التام في تنفيذ برنامج رحيل منظم . ولا بد لفيت نام أن تعالج هذه المشكلة بسرعة . وتمثل أفغانستان حالة أخرى من الحالات التي تنتهك فيها سيادة بلد مغير وتداس بالاقدام . إننا نتابع باهتمام جهود الوساطة التي تجرى تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام ، ونشعر بالقلق ، لأنه في الوقت الذي تستمر فيه الجهود يستمر تمزيق أفغانستان بجمع يودي بحياة العديد من الأفغانيين ويرغم ملايين أخرى على العيش بصفة لاجئين إن الحل السياسي يتوقف على الانسحاب المبكر للقوات السوفياتية من أفغانستان ، والاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة أفغانستان لسيادتها . إننا ندعو الاتحاد السوفياتي ليهدي النية الحسنة والمرونة اللزمتين ، ليُكتب للعملية التي بدأها الأمين العام النجاح ويتسنى للأفغانيين ممارسة حق تقرير المصير .

إن بعض الأخطار الرئيسية التي تتهدد السلم والامن الدوليين ، مثل الحالة في الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين ، وسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، لا تزال مستعصية على الحل منذ زمن بعيد . إن هذه القضايا يتعذر حلها مادامت دول عظمى ، على وجه الخصوص ، ترفض أن تتصرف بحزم ووفقا لقرارات الأمم المتحدة . ففي الشرق الأوسط ، لم توقف اسرائيل عدوانها على الشعوب العربية ، ولم تتخل عن الأراضي العربية التي تحتلها ، كما أنها لم تقبل بحقيقة وجود الشعب الفلسطيني بومفه أمة ولم تحترم حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقهم في وطنهم . وتواصل اسرائيل اتباع سياسات عدوانية وتوسعية مستهترة بمعايير السلوك الدولي استهتارا كاملا . كما أنها تواصل ، متشجعة بمواقف دول معينة ، اتباع خيار القوة الفاشية والقوة العسكرية والارهاب ، وترفض في نفس الوقت الحلول السلمية . إن موقف اسرائيل ومؤيديها قيّد بشدة قدرة الأمم المتحدة على التصرف بفعالية . ولا تستطيع ماليزيا أن تتفاض عن أن هذه الاعمال انتهاكات خطيرة للميثاق .

وتؤيد ماليزيا بقوة عقد مؤتمر دولي معني بالسلام في الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ليتسنى إيجاد حل شامل للمشكلة . إن هذا النهج العادل والمعقول يحظى على الدوام بتأييد الجمعية العامة .

وفي الجنوب الافريقي ، على الرغم من إدانة جميع الدول الاعضاء فعليا في الامم المتحدة لنظام الاقلية العنصرية هناك ، فإن هذا النظام يواصل اتباع سياسة الفصل العنصري . لقد ولى زمن الاقتصار على مناقشة هذا الموضوع . والمطلوب الآن هو اتخاذ اجراء حاسم ضد بريتوريا على شكل عقوبات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق . ولا تزال بعض الدول الكبرى ذات المصالح في جنوب افريقيا تعارض الجزاءات الالزامية ، بحجة أن تلك الجزاءات ستكون غير فعالة وستخلق الصعوبة للسكان الافارقة السود في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة . إننا نرفض هذه الحجة لان نفس هذه الدول لا تتردد في تطبيق الجزاءات عندما تتفق مع مصالحها .

وعلى كل حال ، إذا كانت هذه البلدان قلقة بالفعل إزاء عواقب الجزاءات ، فإن هناك تدابير عملية يمكن اتخاذها لتخفيف آثار الجزاءات على سكان جنوب افريقيا السود ودول خط المواجهة . فعلى سبيل المثال ، أنشأت حركة عدم الانحياز صندوقا للجنوب الافريقي تحقيقا لهذا الغرض . لذلك ، فإننا نحث الدول الكبرى المعنية على أن تتصرف بحزم ليتسنى استئصال نظام الفصل العنصري الشرير .

ويتحتم على المجتمع الدولي - لاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الامن - استعادة حقوق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إننا نرفض أي ربط بين مسألة ناميبيا ومواضيع خارجية . وفي هذا الصدد ، تكرر ماليزيا الاعراب عن تأييدها القوي لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا في كفاحها لتحقيق العدالة والحرية لشعب ناميبيا .

وليتمنى لهذه المنظمة أن تخدم البشرية بفعالية ، ينبغي للدول الاعضاء أن تلتزم بالمبادئ الاساسية للميثاق . إن الدول الاعضاء ملزمة باللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات . ومع ذلك فإننا نشهد الصراع الايراني العراقي ، الذي دخل

الآن عامه الثامن . لقد ضُحِي بالآلاف ، ودمرت المدن ، واستخدمت الأسلحة الكيميائية ؛ وبددت موارد اقتصادية ضخمة كان يمكن أن تستخدم للإعمار . ومهما كانت النتيجة النهائية لهذا الصراع ، فإن من الواضح أن ما من طرف سيخرج منتصرا ؛ وكل ما سيرشه كلا الجانبين الدمار الذي خلفته الحرب وعواقب الموارد والغرض الضائعة .

لقد كان العالم يأمل في أن يترتب على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) في تموز/يوليه الماضي بالاجماع ظهور نتائج ايجابية لإنهاء الصراع . ولكن ما يحدث بدلا من ذلك تصعيد في التوتر وتصعيد في الصراع وتجميع السفن الحربية لعدة دول في المنطقة . ويبدو أن كل مشارك من المشاركين الرئيسيين يقدم مصالحه القومية والاستراتيجية المتعارضة على مقاصد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ومع ذلك ، نلاحظ اتخاذ ذلك القرار بالاجماع . وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما جهود الأمين العام التي تستهدف تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) وناشد المتحاربين التجاوب معه لوقف المذبحة ووقف هذا الصراع المجنون .

تدافع ماليزيا باستمرار عن المبدأ القائل بأن مسؤولية حل المشاكل الاقليمية عن طريق الحوار والمشاورات تقع على عاتق بلدان ذلك الاقليم . إننا نؤمن إيمانا راسخا بالاقليمية بوصفها أساسا لتطوير علاقات حسن جوار قوية من أجل السلم والاستقرار ؛ إن هذا هو أساس تعاوننا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي أسهمت في عجلة التقدم وتنامي الشعور بالثقة في الاقليم . وإننا نرى أن هذه الثقة ضرورية في جهودنا لمواجهة التحديات الحالية وإحلال السلم والاستقرار في المنطقة . لقد احتفلت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مؤخرا بالذكرى السنوية العشرين لانشائها ، وتعدّ حاليا لعقد مؤتمر قمة ثالث لزيادة تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء وتقوية الرابطة على مدى العقود القادمة .

ويسعدنا أن نلاحظ أن تيارا مماثلا يهزج في أمريكا الوسطى حيث وقعت خطوة للسلم في آب/أغسطس الماضي في غواتيمالا حظيت بتأييد مجموعة كونتادورا ومجموعات الدعم . وأود أن أعرب عن الأمل في أن يمكن هذا الاتجاه شعوب أمريكا الوسطى من تحقيق العدالة والذود عن حريتها واستقلالها والتركيز على التنمية بمعزل عن التنافس بين الدول العظمى .

وفي شمال شرقي آسيا تحث ماليزيا على استئناف الحوار الثنائي بين حكومتها جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتطبيع العلاقات فيما بينهما مما يؤدي إلى تقليل التوتر في شبه الجزيرة الكورية . ومن المأمول إيجاد أرضية مشتركة عن طريق الجهود الصادقة . وماليزيا على استعداد لدعم أي مبادرات من الطرفين تستهدف تحقيق السلم والأمن الدائمين في تلك المنطقة .

وتأمل ماليزيا أن تؤدي المناقشات الدائرة بين مختلف الأطراف ذات الاهتمام تحت رعاية المجلس الأولمبي الدولي إلى نتائج إيجابية وأن تساعد على تمهيد السبيل أمام جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للتلاحم في مجالات أخرى لعلاقتها .

وما فتئ المجتمع الدولي طيلة عدة عقود يترنح بسبب سباق التسلح ، ودأبت الأمم المتحدة طوال عدة سنوات على التصدي لهذه المسألة الحيوية والمعقدة . وفي نهاية المطاف بينما تعد الدول المسلحة تسليحا نوويا لاسيما الدولتين العظميين مسؤولية أسما عن إحداث التغير الحقيقي فإن الأمم كافة يجب أيضا أن تسهم بالعمل ضد الانتشار النووي وأن تدعم عملية نزع السلاح . يجب وضع حد لهذا السباق المجنون ليس بسبب عواقبه بالنسبة لبقاء البشرية فحسب بل أيضا لأنه حتى في حالة جهوده لا تزال تنفق عليه مبالغ طائلة ، كان يمكن بدلا من ذلك توجيهها نحو مساع بناءة . ومما يشجعنا أن المفاوضات الأمريكية والسوفيات أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى اتفاق يغطي القذائف النووية متوسطة وقصيرة المدى . ويجب أن تدخل الدولتان العظميان في مفاوضات جدية حول الأسلحة الاستراتيجية وحظر التجارب النووية . ومن المأمول أن تمهد هذه المفاوضات السبيل إلى اتفاقات تغطي كامل مجال نزع السلاح .

وفي هذا الصدد فإن توصيات المؤتمر الدولي المعني بالمصلة بين نزاع السلاح والتنمية الذي انتهى مؤخرا ستمثل قوة دفع من أجل التغيير في مجال تدفق الموارد من التسلح إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي على حد سواء .

إلا أن أمن ورفاهة شعوب العالم لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وحقيقة الامر أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا مماثلا تقوم به في هذا المجال . فقد كان على المجتمع الدولي عبر السنوات القليلة الماضية أن يمارع مشكلة الديون الدولية المتزايدة ، واتجاهات الكساد المستمرة في أسعار السلع الاساسية ، والمشاكل الكبرى في مجال الاغذية والزراعة وعلى وجه العموم التجارة الدولية . والتدابير الحمائية في تزايد ويتضح ذلك في التشريعات الجديدة والاجراءات التقييدية على التجارة في البلدان المتقدمة النمو .

ويمعب تصور أي تقدم في البيئة التجارية الدولية مالم تؤمن البلدان المتقدمة النمو ذاتها بالحاجة إلى الإبقاء على نظام تجاري دولي أكثر تحررا وانفتاحا وأن تمنح معاملة مرضية ومتميزة للبلدان النامية . ومما يخدم مصلحة الجميع اتخاذ خطوات للرجوع عن الحمائية وإنعاش التجارة الدولية . ولهذا السبب تدرك ماليزيا أهمية الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف\* .

وقد اختتمت الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مؤخرا بالتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء . وهذه النتيجة تبعث على تشجيعنا حيث أنها توضح رغبة مشتركة بين الدول في التشاور فيما بينها بشأن المشاكل الاقتصادية الاساسية التي تواجه العالم اليوم . ومما يسعدنا على نحو خاص أن جميع التزامات إنشاء الصندوق المشترك قد تم الوفاء بها . وتود ماليزيا أن تشهد تنشيطا للصندوق المشترك لتعزيز التجارة فضلا عن البحث والتطوير في مجال السلع الاساسية . ونحن على استعداد للمشاركة بإيجابية في إعادة التوازن إلى أسواق السلع الاساسية .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويجيورדاني (سري لانكا) .

وقد أقنعتنا الاتجاهات الاقتصادية الدولية في الثمانينات بأن المشاكل الاقتصادية الملحة التي تواجه الاقتصاد الدولي لا يمكن حلها في عزلة عن طريق مجموعة معينة من البلدان سواء كانت بلدانا متقدمة النمو أو بلدانا نامية . وتؤمن ماليزيا إيمانا وطيدا بأن التعاون متعدد الاطراف يمثل وسيلة فعالة للتغلب على هذه المشاكل . لا يمكننا تجاهل الحقيقة القائلة بأن الاقتصاد العالمي يتسم بتركز شديد لمصالحات اتخاذ القرار لدى قلة من البلدان متقدمة النمو . وحقيقة الامر أنه لا ينبغي لأي بلد أو كتلة من البلدان أن تدعي الحكمة لوضع الترياق للعلة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي . لقد أثبت التكافل الوثيق للاقتصاد العالمي بين الحين والآخر أنه يستعصي على مثل هذه الحلول الانتقائية . والبلدان النامية والبلدان متقدمة النمو يجب أن تُسلم بصدق بهذه الحقيقة البسيطة وأن تعمل سويا . وأفضل وسيلة هي الدخول في مفاوضات عالمية . ونحن نناشد تلك القلة من البلدان التي لا تزال لديها بعض التحفظات أن تبدي حسن النية وسماحة التفكير .

وتؤمن ماليزيا أيضا بأن التعاون الهادف لا ينبغي أن يكون مقتصرًا على البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية . فهناك في الجمعية مكاسب كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أي بين البلدان النامية ذاتها . ومما يقبل الجدل أنه فيما تتشاطر معظم البلدان النامية مستويات متشابهة للتنمية بعض الشيء وتظهر تنافسا في جهودها ، لا تزال هناك فيما بينها مراحل للتنمية الاقتصادية . وهذا يوفر فرصا للتعاون الهادف والمتبادل النفع بين البلدان النامية نفسها . وقد كانت ماليزيا من أكبر دعاة التعاون المتزايد فيما بين بلدان الجنوب . ونحن نرحب ببيانها لجنبة الجنوب برئاسة الدكتور جوليوس نيريري الرئيس السابق لتنزانيا ونتطلع إلى البدء المبكر لعمال اللجنة ووضع توصياتها بمشروعات محددة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

وفي السنوات الاخيرة تعرضت بعض مؤسسات تعددية الاطراف لهجمات متزايدة من جانب قلة مما روج للوصف القائل بأن هناك الآن تراجعا عن تعددية الاطراف . غير أن هذا التراجع لم يقدم أية حلول للمشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي . بل

على العكس فقد تفاقمت هذه المشاكل . وفي رأينا أن التوصل إلى إقامة عالم مستقر وآمن يجب أن يتحقق عن طريق السعي الاصيل من أجل الحلول ومن خلال التعاون الهادف متعدد الاطراف .

ونحن إذ نقبل أن هناك مجالات مختلفة تعاني من أوجه القصور المؤسسية في الأمم المتحدة كما هو الحال في العديد من المحافل الدولية الأخرى ، فإن حل تلك المشكلة لا يكمن في تجاهل أوجه القصور هذه ولا في تجاهل الأمم المتحدة وعملية تعددية الأطراف بشكل عام أو تشويه صورتها . وينبغي أن نسمى بموضوعية نحو إيجاد حل للأزمة المالية التي تحيق بالمنظمة . وقد أحرز بعض التقدم تجاه تخفيف عبء تلك الأزمة أثناء الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة باتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء لقرار يضع الاسس لبذل مزيد من الجهود .

ولكن يجب التأكيد بأن علينا ألا نهرب من مسؤوليتنا المشتركة فيما يتعلق بسلامة أداء المنظمة بوظائفها . وهناك أمل بأن تستهدف مداولاتنا بشأن هذه المسألة الهامة في هذه الدورة تحقيق الاستقرار المالي للأمم المتحدة في المقام الأول . ولا يمكن أن نغفل في إيضاح أهمية شواغل الجنس البشري ومصالحة التي تستلزم عناية الأمم المتحدة ولا أهمية الدور الحاسم الذي تستطيع أن تقوم به المنظمة في تحقيق السلم العالمي والتقدم والوثام في الألف سنة القادمة . وينبغي أن نعيد تأكيد التزامنا بمبادئ ومقاصد الميثاق التي تمثل الإرادة الجماعية والحكمة الجماعية لآبائنا المؤسسين والتي ما تزال ضرورية للغاية لحل مشكلات البشرية في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى .

السيد باري (الصومال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : بالنيابة عن

وفد الصومال أتقدم بتهانينا الصادقة إلى السيد بيتر فلورين على انتخابه الإجماعي الذي هو جدير به لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وأطمئنه إلى تعاون وفد بلادي التام في أدائه الناجح لمسؤولياته .

وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لسلفه السيد همايون رشيد شودي الذي حققت الدورة الحادية والأربعون بتوجيهه الرشيد إنجازات هامة .

كما أود أن أشيد بالأمين العام السيد بيريز دي كوييار لدوره النشط في تعزيز الحلول السلمية للمشاكل الدولية .



ولهذه الدورة للجمعية العامة ، مثل ما سبقها من دورات ، جدول أعمال مطول يغطي قطاعا عريضا من الموضوعات . واعتقد ، مع ذلك ، أنه يصح القول بأنه لا توجد سوى ثلاث فئات عريضة تندرج في إطارها هذه البنود ! وهذه الفئات الثلاث هي السلم والامن ، وتقرير المصير وحقوق الانسان . وإلى هذه المجالات الثلاث توجه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وإنني أومن بأنه من الضروري ألا نغفل عن تلك المبادئ والمقاصد ونحن نتناول المشاكل المحددة المعروضة علينا .

وينبغي أن نسأل أنفسنا مثلا هل سيتخذ المجتمع الدولي تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات الموجهة ضد السلم وإزالتها . وهل يحظى مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب بالاحترام الكامل ؟ وهي يوجد تعاون دولي فعال للنهوض بالحريات الأساسية وحقوق الانسان بما في ذلك الحق في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ؟ إن مدى تمكننا من الرد على هذه الأسئلة بالإيجاب هو الذي يبين مدى وفائنا بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا بوصفنا دولا أعضاء . ومن الواضح أنه توجد هوة عميقة بين الاهداف التي نسعى إلى تحقيقها وتنفيذ تلك الاهداف ، وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تضييق تلك الهوة .

ويمكن القول ، فيما يتعلق بالسلم والامن ، بأن هذه الفوائد تعتمد في نهاية الامر على أكبر قدر من الالتزام بكل مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . غير أن السلم العالمي يمكن تعريفه اليوم تعريفا أكثر تحديدا بأنه التزام قوي بنزع السلاح والامن الجماعي ، وخصوصا فيما يتعلق بالتمسك التام بحقوق الانسان .

والصومال اقليما مستعمرا سابقا حصل على استقلاله تحت رعاية الأمم المتحدة يدرك بمفحة خاصة أهمية حق تقرير المصير والاستقلال في تدعيم السلم والامن الاقليميين والدوليين . وفي رأينا أن المجتمع الدولي يدين بالفضل لواضعي الميثاق لتأكيدهم على هذه الحقوق في وقت كانت فيه عملية القضاء على الاستعمار ما تزال في مهبها وكانت احتمالات نجاحها ما تزال غير مؤكدة . إن حكمتهم وبعد نظرهم وفرا الأساس لإعلام الجمعية العامة التاريخي منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واليوم تزداد سلامة الاهتمام الذي عبر عنه الميثاق بحق تقرير المصير والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في سبيل النهوض به . وأحد أكثر دروس التاريخ وضوحاً في عصرنا هو أن محاولات كبح إرادة الشعوب في تقرير المصير والاستقلال لابد أن تؤدي إلى العنف والصراع ومن المحتم أن تفشل في النهاية . فالشعوب المقهورة تقدم أية تضحية بما في ذلك التضحية بأرواحها من أجل توفير ظروف الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية .

ولم تكتمل بعد مهمة إقامة مجتمع من الدول المستقلة ذات السيادة تكون فيه العالمية هي الهدف النهائي ، غير أن جهد الأمم المتحدة في هذا المجال قد أنعش الآمال وبعث العزة لدى الملايين من الشعوب التي كانت مستعمرة في أفريقيا وآسيا والكاريببي والمحيط الهادئ وغيرها من المناطق والتي استعادت كرامتها الوطنية وأصبحت تنعم الآن باستقلالها . وتؤمن الصومال بأن استكمال هذه المهمة ينبغي أن يحظى بالأولوية القصوى لدى الأمم المتحدة .

وقد قيل إن السلم ، في نهاية الامر ، مسألة متملة بحقوق الإنسان . وارى أنه لا يمكن التشكيك في أن الانتهاكات المارخة لحقوق الإنسان ، وهي الانتهاكات التي تسمى الى كرامة الإنسان وقدره ، تشير الصراعات والتوترات القومية والدولية . وتؤيد الصومال بشدة جهود الأمم المتحدة نيابة عن الشعوب المقهورة . إننا نؤمن أن على المجتمع الدولي أن يقف وقفة راسخة عندما تواجهه سياسات التمييز والعدوان والإبادة الجماعية .

إلا أن مسؤوليات الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان لا تنتهي بمحاولات وضع حد للقهر غير المحتمل . بل ينبغي أن تشمل مسؤولياتها على خلق مناخ تتاح فيه الفرصة لكل دولة لتوفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الكافية لشعبها . ولا شك أن هذا هو معنى توجيهات الميثاق بأن نعزز التقدم الاجتماعي وتوفر مستويات معيشة أفضل مع المزيد من الحرية .

في ظل هذه الخلفية من الافكار عن السلم ، وتقرير المصير وحقوق الإنسان ساتناول مسائل دولية محددة ذات أهمية خاصة للصومال .

إن المسألة التي نوليها اولوية قصوى في سياستنا الخارجية هي مسألة السلم والاستقرار في القرن الافريقي . لقد عانت منطقتنا طيلة عقود طويلة من الصراع والتوتر ، ومن الدمار الذي سببه الجفاف والتصحر ، ومن المآسي الإنسانية بسبب تدفقات اللاجئين . إن خلق مناخ من السلم والاستقرار سيمكن شعوب المنطقة من تحقيق قدر أكبر من النجاح في أعمال إعادة التاهيل والتنمية .

واعترافا بتلك الحاجة فقد بدأ رئيسا دولتي الصومال واثيوبيا عملية حوار بين البلدين في اجتماعهما في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وحكومتي ملتزمة التزاما قويا بانجاح المحادثات الجارية الهادفة الى خلق الظروف لتطبيع العلاقات ، وحسم المشكلات الاساسية ، وإقامة سلم عادل ودائم ، ونعتقد أن قدرا من التقدم قد تحقق في الاجتماع الاخير الذي عقدته اللجنة المومالية الاثيوبية المشتركة في نيسان/ابريل من هذا العام ، وارى أن الاتفاق بين الجانبين على مواصلة الحوار ، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يهدد عملية السلم .

وفي رأينا أنه ينبغي خلق مناخ من الثقة يمكن أن تمضي فيه المفاوضات حول المسائل المضمونية بنجاح . ونعتقد أنه يمكن ، عندئذ ، أن نمضي قدما في السعي إلى تسوية عادلة ودائمة تقوم على تقييم واقعي للظروف الراهنة ، وعلى وجه أكثر أهمية بالاعتراف الثابت بالتطلعات الشرعية والحقوق الأساسية للشعوب المعنية .

إننا نؤمن إيمانا راسخا أن احترام حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في العدالة وتقرير المصير يشكل أساسا ملها للسلم والاستقرار في المنطقة .

وعلى الرغم من بعض المعوقات والانتكاسات متواصل الصومال تعزيز عملية السلم التي بدأت بالفعل ، والتي ستكون في صالح شعوب المنطقة ورفاهيتها .

أود الآن أن أوضح موقف الصومال تجاه مشكلة دولية خطيرة وملحة أخرى ، ألا وهي الحرب المأساوية بين إيران والعراق ، فقد استمرت ما يقرب من ثمانية أعوام دون أن يلوح أي أمل في نهاية لها . وقد أوقعت خسائر فادحة في الأرواح ، وأدت إلى تدمير الممتلكات ، واستنزاف موارد البلدين .

لقد رحبت الصومال بقرار مجلس الأمن الإلزامي الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار . والذي نعتبره ردا سليما على الدمار وإراقة الدماء ، والمضاعفات المتعاظمة للحرب .

إننا نشاهد الطرفين ولا سيما إيران أن يستجيبا بسرعة وبصراحة للجهود الدولية الرامية إلى إنهاء أعمال العدوان ، وتحقيق تسوية مشرفة . إن المساعي الحميدة للأمين العام في هذا الصدد ينبغي أيضا أن تحظى بالتقدير والتأييد . إن إنهاء هذه الحرب المأساوية لهو في صالح شعوب المنطقة ، وفي صالح التضامن الدولي الإسلامي ، وفي صالح السلم والأمن الإقليميين والعالميين .

وفي الشرق الأوسط ، وبعد عقود من التوتر والصراع ، لاتزال إسرائيل ترفع العراقيل في طريق السلم باستهزائها بأحكام القانون الدولي . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يقوم سلم بيننا تواصل إسرائيل أنكارها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وانتهاكها لحقوق الإنسان للشعب العربي الراحل تحت احتلالها ، وسيامتها التوسعية القائمة على الضم والاحتلال غير الشرعيين . وينبغي أن يطالب المجتمع

الدولي بوضع حد لهذه السياسات ، وبإنهاء الانتهاك المتعجرف لسيادة لبنان ووحدة اراضيه .

وستواصل حكومتي تأييد قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط تتضمن حق الفلسطينيين في العودة الى اراضيهم ، وإقامة دولة فلسطينية ، وإنسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة والمضمومة ، بما في ذلك القدس .

كما نؤيد عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة .

إن مسؤولية الدول الاعضاء في تعزيز حقوق الإنسان وإزالة ما يهدد السلم لا يمكن أن تكون أكبر مما هي في حالة الجنوب الافريقي . وترحب حكومتي بزيادة تطبيق التدابير التي تكشف عن نفور العالم من سياسات الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا . ومن المؤسف أن نظام الفصل العنصري لا يزال قائما حيث هو ، وقد كشف قهره المؤسسي ضد غالبية السكان ، ضد كل من يعارض الفصل العنصري .

ومما لا شك فيه أن الحالة في جنوب افريقيا اليوم تشكل أزمة خطيرة لزيادة العنف في المواجهة بين قوى القهر والذين يكافحون من أجل التحرر . وتؤيد حكومتي بقوة توافق الآراء الدولي على الحاجة الى فرض عقوبات الزامية وشاملة ضد نظام بريتوريا . فهذا هو الإجراء السلمي الوحيد ، والاكثر فاعلية المتوفر للأمم المتحدة في جهودها الرامية الى تعزيز قيام مجتمع عادل في جنوب افريقيا .

ومما يزيد من ضرورة المطالبة بفرض جزاءات الزامية ، بطبيعة الحال ، احتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا ، واستخدام هذا الاقليم كنقطة انطلاق لشن العدوان العسكري على دول ذات سيادة . وفي رأينا أنه يتعين على مجلس الامن أن يتخذ اجراءات حازمة لضمان تنفيذ خطة استقلال ناميبيا الواردة في القرارين ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) تنفيذا سريعا دون شروط مسبقة .

وفي عدد من مناطق الصراع الاخرى ، من الضروري أن تستمر الجهود الدولية لتوفير الزخم اللازم للتوصل الى حلول سلمية وعادلة . وفي هذا السياق ، تنضم الصومال الى الغالبية العظمى من الدول في الدعوة الى سحب كل القوات الاجنبية من افغانستان . ولا بد من الاحترام الكامل لاستقلال افغانستان وسيادتها ووضعها غير المنحاز ، كما أنه يتعين السماح للاجئين الافغان بالعودة الآمنة والمشرفة الى ديارهم .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، نحن نحث الاطراف المعنية على الاستغادة الكاملة من المساعي الحميدة التي يبذلها الامين العام للتوصل الى تسوية سلمية . وفي رأينا أن حل هذه المشكلة يكمن في تسليم كل الاطراف المعنية بضرورة الاعتراف بحقوق الانسان الاساسية والمدنية والسياسية للمجموعات العرقية التي تشكل سكان هذه الدولة الجزرية ، وصون هذه الحقوق ، إذا أريد أن يحل سلم دائم وأن يسود الوئام في الداخل .

ومن الطبيعي إن تعزيز السلم والامن في سائر أنحاء العالم يتوقف كثيرا على التقدم المحرز في نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي . ومما لا شك فيه أن سحب التسليح النووي يتجاوز في أهميته وطابعه الملح كل المسائل الاخرى . وهذا هو السبب في ترحيب حكومتي الحار بالمفاوضات الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والرامية الى القضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى . ولهذا التطور أهمية تاريخية بلا شك ، فهو يمثل أول اتفاق من حيث المبدأ على إزالة فئة محددة من الاسلحة النووية . ويمثل ذلك في الأهمية ، في رأينا ، روح التعاون التي عززت الاتفاق في

مجال تحديد الاسلحة الهام . وهناك من دواعي التشجيع ما يجعل المجتمع الدولي يأمل في أن تكون خطوة أولى قد اتخذت في عملية ستؤدي الى إزالة القذائف الاستراتيجية طويلة المدى ، وإبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية ، وتجميد إنتاج ووزع كل الاسلحة النووية .

وأنتقل الآن الى المسائل الاقتصادية التي تهم حكومتي بشكل كبير . ولسوء الطالع ، أن عدم إحراز تقدم صوب حل المشاكل الدولية في المجال السياسي يتضح أيضا في المشاكل الاقتصادية الكبرى المعروضة على الجمعية العامة .

إن الجمود في الجهود الرامية الى إيجاد حوار بين الشمال والجنوب والى إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا يشكل مرة أخرى سببا للاحباط والقلق . وتعتبر الحالة الاقتصادية في قارتنا من المسائل الملحة للغاية للدول الافريقية ، وهذه الحالة ما زالت تؤدي الى مستويات غير مقبولة من الحرمان والبؤس . وإذا كان الدمار الذي تلحقه الكوارث الطبيعية أو التي يمنعها الانسان قد خفت حدته ، فإنه لا يمكن القول الآن - وبعد مضي عام على انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا - أن الازمة التي تعانيها قارتنا قد انتهت ، فلا يمكن التغلب بسهولة على القيود الكثيرة المتملة بالتخلف وعلى آثار الكوارث المناخية وغيرها .

فالصومال ، على سبيل المثال ، استضافت لما يزيد على سبع سنوات تدفقات ضخمة ومتتالية من اللاجئين . وحتى إذا كانت احتياجاتهم الأساسية قد تمت تلبيتها عن طريق المساعدات الدولية ، فإن وجود ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ في المخيمات الرسمية وما يماثل هذا العدد في سائر أنحاء الصومال ما زال يلقي عبئا ثقيلا على البنية الأساسية الضعيفة والاقتصاد الفقير والموارد المحدودة في بلدي . ومن الطبيعي أن نأمل في أن تساعد الجهود الرامية الى تهيئة مناخ سلم في المنطقة على تعزيز التوصل الى الحل الأمثل لمشاكل اللاجئين وذلك بإعادتهم الى أوطانهم بشكل طوعي . ولسوء الحظ أن غالبية اللاجئين ما زالوا غير متأكدين من إمكانية عودتهم الى ديارهم في ظروف آمنة ومستقرة .

وتعرب حكومتي عن امتنانها للبلدان المانحة ووكالات الامم المتحدة التي اعطت اللاجئين بعض الامل بالنسبة للمستقبل . وبالرغم من ذلك ، ينبغي لي ان اغتتم هذه الفرصة لآوجه نداءً عاجلاً من أجل الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمعونات الغذائية . ففي الوقت الحالي يوجد نقص خطير في الاغذية وتنتشر الامراض المتصلة بنقص الاغذية في مخيمات كثيرة ، وقد تتحول الحالة سريعاً الى كارثة ما لم تتخذ تدابير سريعة وفعالة . ونأمل في أن يستمر توفير الدعم اللازم للاحتياجات العاجلة والمتوسطة المدى للاجئين بمقتضى الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي الثاني المعنسي بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا .

واعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تسليم كامل بالصلة المباشرة بين المحنة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية والقيود التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي القائم . ولا بد من التأكيد أنه عندما تدعو البلدان النامية الى الحوار بين الشمال والجنوب بشأن مسائل التجارة والمال وخدمة الديون والتنمية ، وهي مسائل ذات علاقة متبادلة ، فان هذه البلدان لا تتكلم عن أيديولوجيات أو أفكار اقتصادية تجريدية ، وإنما تتكلم عن مسائل تتعلق بالحياة أو الموت . فهي تتكلم عن ضرورة التغلب على أحوال تغشى فيها الجوع والفقر والجهل والمرض .

وتؤيد الصومال بقوة سياسات الامم المتحدة وبرامجها التي تتناول المسائل المتعلقة بالبيئة والسكان والمستوطنات البشرية . ونعتمد أن تعزيز مركز المرأة وحقوق الطفل واحتياجات الشباب والشيوخ والعجزة تحققه بشكل رائع المقاصد الاجتماعية والانسانية لهذه الهيئة العالمية . وتبين الحملات التي تنظم لمكافحة الشور مثل التمييز العنصري والاتجار بالمخدرات حيوية المنظمة وأهميتها المستمرة .

ونحن جميعاً ندرك أن هناك مسائل كثيرة في مجالات حرجة تتمثل بالسلم والامن وتقدير المصير وحقوق الانسان ما زالت دون حل . ويتطلب ذلك إيلاء اهتمام كبير لان الغايات التي يسعى لبلوغها الجهد البشري والتطلعات الانسانية تشملها ميادين العمل الدولي الثلاثة هذه .



ومن دواعي التشجيع لوفد بلدي أن حلولا عملية تقوم على أساس مبادئ المشاق قد اثبتت نجاحها في حالات حرجة كثيرة عرضت على الامم المتحدة . وتظهر هذه الحلول الحكمة الجماعية لدى المجتمع الدولي ، ومن ثم ، فهي تمثل فغظا معدويا يؤثر في الاحداث .

وختاما ، ينبغي للامم المتحدة أن تظل المركز الرئيسي لإعلاء شأن حكم القانون الدولي وتميز التعاون فيما بين الدول لصالح الجميع . وفي هذا المعنى الانساني الفريد يمكن للامم المتحدة أن تعتمد دائما على التأييد الكامل والتعاون التام من الصومال ، حكومة وفعما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد . وأود أن أذكر أعضاء الجمعية بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وتبدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد الاتاسي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من أن الجمعية العامة قررت بالفعل مرة أخرى أن ترجع ادراج ومناقشة البند الخاص بتييمور الشرقية الى دورة العام القادم ، رأى وزير خارجية البرتغال ، من بيانه بالامس ، أنه من المناسب الاشارة الى هذه المشكلة المزعومة .

ومن المعتاد ، للأسف ، كلما ذكر مخلو البرتغال تيمور الشرقية ، ألا يذكرها إلا أنصاف الحقائق عارضين الأمور من جانب واحد . وهو ما يدفعنا الى الرد ، إن لم يكن لشيء ، فلوضع الأمور في سياقها السليم .

أشار وزير خارجية البرتغال في بيانه الى عجز بلده عن الوفاء بالتزاماته بوصفه الدولة القائمة بالادارة ، لكنه ، كالعادة ، تناسى الاشارة الى سبب ذلك . وحقيقة المسألة كما يلي : إن البرتغال لم تعد قادرة على الانطلاق بمسؤولياتها لان السلطات الاستعمارية تخلت في آب/أغسطس ١٩٧٥ في ديلي عن تيمور الشرقية تماما بطريقة غير مسؤولة على الاطلاق . وقد فعلت ذلك بعد أن تركت الموقف في الاقليم يتردى الى درجة اندلاع الحرب الاهلية ، بل وفي الحقيقة ، بعد أن حرفت فعلا على اندلاع تلك الحرب الاهلية عن طريق تسليم أسلحتها وذخائرها سرا الى مجموعة سياسية بعينها . وبهذا العمل ، تكون البرتغال قد تخلت فعلا عن مسؤوليتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة . ومن ثم ، تخلت عن كل حق قانوني أو أخلاقي في أن تظل تعتبر الدولة القائمة بالادارة في تيمور الشرقية .

ومن ثم ، ليس من المستغرب أن يرى شعب تيمور الشرقية أنه غير مرتبط بأي ميثاق إنهاء استعمار مع الدولة الاستعمارية السابقة وأن يومه أن يمارس حقه المشروع ومسؤوليته المشروعة في تقرير مصيره . وقد فعل الشعب ذلك بأن اختار الاستقلال من خلال

الاندماج في اندونيسيا ، وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) والمبادئ السادس والثامن والتاسع من القرار ١٥٤١ (د - ١٥) .

ومن ثم ، ترى اندونيسيا أن تيمور الشرقية لم تعد ، منذ وقت طويل ، مسألة من مسائل تقرير المصير أو إنهاء الاستعمار . وبالرغم من ذلك ، وانطلاقا من التزامنا العميق بالأمم المتحدة واحترامنا الخالي للأمين العام ، وافقنا على التعاون معه ليجاد حل مشرف ومقبول عالميا لما يسمى بمسألة تيمور الشرقية ، آخذين في الاعتبار أنه ما زالت هناك بضع دول أعضاء تود ، لأسباب تخصها ، الإبقاء على مسألة لم تعد منطقية على أي مشكلة مطروحة على هذا المحفل لكن تعاوننا ، كما يعلم وزير خارجية البرتغال تماما ، ليس منبنيا ولا يمكن أن ينهني على القرار ٢٠/٢٧ (١٩٨٢) ، وهو قرار رفضته اندونيسيا بحزم ، وكان التأييد الذي حصل عليه مزعزا إلى درجة جعلته عاريا من أي مفزى مضموني .

ونحن سنواصل التعاون مع الأمين العام سعيا إلى تسوية ، إلا أنه من الواضح أن أية تسوية لا يمكن أن تنهني إلا على وقائع موضوعية وعلى الحقائق الكاملة عن الحالة لا على الخيال ، وبكل تأكيد ليس على تشويه الحقائق .

وأخيرا ، فيما يتعلق بمشاعر القلق التي تدعيها البرتغال بشأن الحالة فسي تيمور الشرقية من الناحية الانسانية لا يسعنا إلا أن نرحب بهذه العبارات . ومع ذلك ، لا نملك إلا أن نتمنى لو أن تلك المشاعر كانت قد انتابت البرتغال قبل ١٢ سنة مضت ، فوقيتها كان بالوسع أن يعود ذلك بالنفع على شعب تيمور الشرقية الذي قاسى ، حقا ، طوال ٤٥٠ عاما من الحكم الاستعماري البرتغالي . إننا نعتقد بصدق أن العالم سيكون عالما أفضل فيما لو عملت الدول بنشاط على تحسين الظروف الانسانية والاضعاج الاجتماعية والاقتصادية لبلدانها بدلا من التدخل في شؤون الدول الاخرى وإصدار الاحكام المدعية التمسك بأرفع القيم ، على الآخرين .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجد وفد بلدي

نفسه مضطرا رغما عنه ، إلى ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس حكومة باكستان في وقت سابق من بعد ظهر اليوم .

لقد أعلن رئيس وزراء بلدي مرارا أن حكومة الهند تعطي أولويتها العليا للعيش في سلم ومودة مع جميع جيراننا ، بما في ذلك باكستان . واتفاق سيلا ، الذي وقعته حكومتا الهند وباكستان ، يوفر الأساس لحل جميع القضايا المتعلقة بين البلدين من خلال المفاوضات الثنائية وبالوسائل السلمية . ولذلك ، نعرب عن أمننا إزاء الإشارة إلى ما يسمى بمسألة كشمير على لسان رئيس وزراء باكستان .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يطيب لي أن

أمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به وفد غانا صباح اليوم . لكن وفد بلدي قد استمع بدهشة بالغلة إلى الاتهام الذي ساقه رئيس وفد غانا صباح اليوم ومفاده أن بلدي لم يتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية لمجرد أن حكومة تشاد ذات السيادة قد طرحت المسألة التشادية الليبية أمام الأمم المتحدة .

وأود أن أوضح لو وفد غانا أن حسن النية والاستعداد من جانب تشاد للعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية ، خاصة لجنتها المختصة ، أمر واضح تماما . والحقيقة أنه منذ شكلت اللجنة المختصة قبل حوالي ١٠ سنوات ، لم يراود أحد أدنى شك في أن تشاد قد أظهرت ذلك الاستعداد باستمرار من خلال المشاركة في كل اجتماعات اللجنة وتمكينها من الاطلاع على الملفات المتعلقة بالقضية القائمة بينها وبين ليبيا ، رغم الأزدراء الذي أبداه الطرف الآخر في النزاع وهو ليبيا .

وقد تأكد مرة أخرى ، بشكل مدي ، استعداد تشاد للتعاون عندما توجه الرئيس حسين حبري بنفسه إلى لومباكا في زامبيا للمشاركة في اجتماع اللجنة المختصة الذي انتهى لتوه . وقد فعل ذلك بالرغم من أن والده كان قد توفي صباح الحادي والعشرين من سبتمبر ، أي قبل ثلاثة أيام لا أكثر .

وبعبارة أخرى ، كانت ليبيا مرة أخرى ، هي الطرف الغائب عن اجتماع لوساكا . ومن ثم ، فلا داعي لأن يحاول أحد ارباكننا بتأويلات للحقيقة يتبدى فيها الانحياز بوضوح وذلك بالتشكك في حسن نية تشاد ومدى استعدادها للجوء الى منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالتوصل الى تسوية سلمية للخزاع بين ليبيا وتشاد . ولا داعي للاعتقاد بأن الوفد الليبي أخطأ التقييم لأن كل الاطراف التي حضرت القمة الاخيرة التي عقدت في آديس أبابا والتي اتصفت باستقامة المنطق كان بمقدورها أن تقف على مدى حسن نية تشاد ومدى استعدادها للتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة المختصة .

السيد عمر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنظر الى الملاحظات التي أبدتها لتوه ممثل الهند ، يود وفدي أن يبين موقف حكومة باكستان من مسألة جامو وكشمير ، وهو موقف معروف تماما ولننا في حاجة الى تكراره . إن مسألة جامو وكشمير ما زالت قائمة وينبغي تسويتها وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة التي تتسق وروح اتفاق سيملا .

السيد ماتوس برونيا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مارس الوفد الاندونيسي حق الرد بعد نحو ٢٤ ساعة من الكلمة التي ألقاها رئيس الوفد البرتغالي وعرض فيها أمام الجمعية العامة حالة تيمور الشرقية وأشار الى بعض الحقائق الداعية للانزعاج والمتعلقة بالحالة السائدة في ذلك الاقليم والتي اطلع عليها الرأي العام العالمي واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات وذلك في تقارير أعدتها مؤسسات مرموقة كمنظمة العفو الدولية والكنيسة الكاثوليكية ووكالات الفوث . وليس في هذا التأخير ما يشير الدهشة وهو مفتح عن حقيقته .

لقد كان الهدف الاساسي من كلمتنا التشجيع على ايجاد تسوية منصفة لمسألة تيمور الشرقية لا التراشق باتهامات عقيمة ومفسطة عديمة الجدوى ، إذ ثبت في حالات أخرى أن ذلك يضر قضية السلم والعدل التي نسعى الى دعمها .

بموجب القرار ٢٧/٢٠ أسندت الجمعية العامة الى الامين العام مهمة إيجاد تسوية شاملة ومقبولة دوليا لهذه المشكلة . ومنذ ذلك الحين حرصنا على ألا نسهم في

تصعيد المشكلة وأن نبدي تاييدنا القوي للأمين العام فيما يبذله من جهود . ومن ثم شاركنا فيما جرى تحت اشرافه من مشاورات واتصالات مفيدة إذ أننا نرى في ذلك السبيل الوحيد الواجب اتباعه إذا كنا نريد إحراز بعض التقدم .

ولقد أعلننا مرارا أنه ليست لدينا أية مطالب اقليمية في تيمور الشرقية ولكن لا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء معاناة شعب تربطنا به صلة تاريخية وثقافية مشتركة ولغة واحدة . فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتوقع من البرتغال أن تلتزم الصمت في مواجهة التقارير المتوالية عن انتهاكات أبسط حقوق الانسان كالحق في حرية القول والحق في حرية العقيدة والحق في الحياة . ومهما تكن المبررات ، فإنها ستظل كلمات جوفاء مجردة من أي معنى إلى أن تلوح بوادر مقنعة على أن جهودا جادة تبذل لتحسين ظروف معيشة سكان ذلك الاقليم . ومما يثلج صدورنا أن الأمين العام يعتمزم مراقبة الحالة عن كثب ولن يهدأ له بال حتى ينعم شعب تيمور الشرقية بالحقوق المعترف بها لكل البشر بموجب الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصوك الدولية التي وضعت في إطار منظومة الأمم المتحدة .

السيد أسامواه (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لست أسمى إلى

الدخول في جدل مع ممثل تشاد بشأن مسألة النزاع بين بلده وليبيا . لكنني أود فقط أن أقول أن ممثل تشاد لم يفهم بوضوح ما قلته هذا الصباح . فان كانت المشكلة مشكلة تفسير ساكر ما قلته لأضع الأمور في نصابها وسأترك لكل من في هذه القاعة أن يقرر لنفسه بنفسه ما إذا كان ما قلته يعني أن تشاد تعاونت مع منظمة الوحدة الافريقية أم أنها رفضت التعاون معها .

وسأتلو عليكم ما قلته هذا الصباح :

"أما فيما يتعلق بالصراع بين تشاد وليبيا فان غانا تتساءل عما إذا

كانت إشارة هذه المسألة هنا بالفاظ استفزازية تخلق جوا من الحدة والمرارة ، أمرا يخدم مصلحة تشاد على أفضل وجه . ويبدو كما لو أن تشاد لا تعترف باستراتيجية منظمة الوحدة الافريقية التي تؤيد اللجوء إلى الدبلوماسية الهادئة والبساطة لحل النزاع . ولا نعتقد أن مصلحة افريقيا

وكرامة ونزاهة منظمة الوحدة الافريقية سوف تتميز عن طريق إتاحة الفرصة للتخريب للذين تكمن مصلحتهم في إذكاء النزاع خدمة لمصالحهم القومية التي لا تمت بصلة لا من قريب ولا من بعيد للمصلحة التشادية أو المصلحة الليبية في الحفاظ على سيادتهما ولامتتهما الاقليمية . " (A/42/PV.10 ، ص ٨٨) .

والواقع أن ما قلته هو أنه بإشارة المسألة هنا وخلق جو من الشحان والمرارة قد يبدو الأمر كما لو أن تشاد لا تعترف باستراتيجية منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى تجنب الشحان واللجوء بدلا عن ذلك الى الدبلوماسية الهادئة والوساطة . ولكل أن يحكم بنفسه إذا كان ما قلته يعني أن تشاد تعاونت أم لم تتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لممثل

اندونيسيا ، أود أن أذكره بأن مدة كلمته الثانية محددة بخمس دقائق فقط .

السيد الاتاسي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أحطنا

بعناية علما بما قاله زميلي الممثل الدائم للبرتغال . وإنني أتفق معه في أن هذا ليس هو وقت المناقشات العقيمة أو تبادل الاتهامات . غير أنه ينبغي أن يوضع السجل أن وزير خارجية البرتغال هو الذي بدأ بالتكلم عن المسألة ، وإنما لم نقم إلا بالرد عليه . وقد جاء ردنا متأخرا إلى حد ما بسبب تأخر مناقشة الامر ، وكان المقصود منه أن نكفل عرض الحقائق كاملة على أعضاء الجمعية العامة .

كما أتفق معه في أنه ينبغي لنا حقا أن نبذل معا جهودا بناءة بهدف التوصل إلى حل . لكنني أود أن أقول أن أحدا لا يستطيع أن يدعو إلى السعي لإجراء حوار هادئ وبناء من ناحية ، ويعطي لنفسه من ناحية أخرى حرية الاستمرار في توجيه الاتهامات التي لا أساس لها وتكرار هتى التهميمات المشوهة لحقيقة الحالة في تيمور الشرقية ، دون أن يتوقع منا أن نرد عليه ونحاول تصحيح الوقائع .

إن النهج الذي يتناول هذه المشكلة بوجهين لا يمكن أن يساعد جهودنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لممثل

تشاد ، أود أن أذكره بأن مدة كلمته الثانية محددة بخمس دقائق فقط .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما بدأت حقي في

الرد منذ برهة قلت إنني لا أفعل ذلك عن طيب خاطر . إذ أننا لا نعتزم الدخول في مجادلات مع وفد غانا الشقيق ، لكن الكلمات تعني ما تقول . فإذا ما قال شقيقي من غانا إنه لم يقصد توجيه أي إتهام إلى تشاد ، فاني أشكره على ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥